الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة د . الطاهر مولاي سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص:الطرق الكمية في التسيير

أثر أزمة انخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

إعداد الطالبتين:
- كاوج شهرزاد
- عاشوري كريمة

إشراف الأستاذ:
أ. رفافا ابراهيم

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ.....رئيسا

الأستاذ .....مشرفا

الأستاذ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2015-2016

إهـــداء

بعد التحية و السلام أهدي نتاج عملي إلي:

إلى اللذين قال فيهما الرحمن سبحانه و تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

"و اخفظ لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما رباني صغيرا"

إلى أعظم نعمة ترعرعت في حضنهما أبويا الحبيبان أطال الله في عمرهما تحت ظل

طاعته و هدايته و رحمته.

إلي إخوتي دون استثناء.

إلى كل أفراد العائلة صغيرا و كبيرا.

إلى كل صديقات و أصدقاء المشوار الدراسي.

إلى كل من ساعد بصغيرة و كبيرة لإنجاز هذا العمل.

كاوج شهرزاد

إهـــداء

بعد التحية و السلام أهدي نتاج عملي إلي:

إلى اللذين قال فيهما الرحمن سبحانه و تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

"و اخفظ لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما رباني صغيرا"

إلى أعظم نعمة ترعرعت في حضنهما أبويا الحبيبان أطال الله في عمرهما تحت ظل

طاعته و هدايته و رحمته.

إلي إخوتي دون استثناء.

إلى كل أفراد العائلة صغيرا و كبيرا.

إلى كل صديقات و أصدقاء المشوار الدراسي.

إلى كل من ساعد بصغيرة و كبيرة لإنجاز هذا العمل.

عاشوري كريمة

تشكرات

أولا أتقدم بالشكر لله عز و جل الذي ألهمنا العقل و أنار بالعلم عقولنا و ووفقنا لما وصلنا إليه اليوم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

"من لا يشكر الناس لا يشكره الله"

على أساس هذا المبدأ الحميد أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلي كل من:

- الأستاذ "رفافا ابراهيم"الذي كان لنا السند و العون طوال مشوار إعداد هذه المذكرة والذي أقدر فيه تفانيه في عمله و حرصه على إكساب طلبته للعلم و المعرفة بكل صدق و إخلاص.
- و إلي كل أستاذ في الجامعة لم يبخل علي بالإرشاد و التوجيه خاصة الأستاذ رملي محمد.
- و إلي عمال مكتبة الجامعة.

كما أشكر كل من ساهم و ساعد بصغيرة و كبيرة في إنجاز هذا العمل.

ملخص الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز اثر انخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

مع إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.

والجزائر كغيرها من الدول تسعي لرفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث سمح تحسن الوضعية المالية في الجزائر بداية الألفية الثالثة نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار النفط في تحول السياسة المتبعة إلى التوسع في الإنفاق العام، قصد الخروج من التابعيات السلبية للازمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر وذلك بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، ومن خلال هذه الدراسة تبين انه توجد علاقة طردية بين سعر النفط و النمو الاقتصادي .

* **الكلمات المفتاحية** : سعر النفط، النمو الاقتصادي، التكامل المتزامن.

Summary of the study:

This study aims to try to highlight the impact of lower oil prices on economic growth in Algeria

While highlighting the importance of economic growth as an indicator of the year reflects the prevailing economic situation.

Algeria, like other countries are seeking to raise economic growth rates, which allowed the improvement of the financial situation in Algeria, the beginning of the third millennium as a result of the surge recorded in oil prices in the transformation of the policy to the expansion of public spending, in order to get out of the negative consequences are the economic crisis experienced by Algeria with the aim of raise economic growth rates, and through this study shows that there is a direct correlation between oil prices and economic growth.

* Key words: the price of oil, economic growth, the simultaneous integration.

الفهرس

الإهداء و التشكرات

ملخص الدراسة

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

المقدمة العامة.....**أ–هـ**

الفصل الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط و العوامل المؤثرة فيه

تمهيد 11

المبحث الأول: ماهية النفط.....12

الطلب الأول:مفهوم النفط و أهميته.....12

أولا: مفهوم النفط 12

ثانيا: أهمية النفط.....13

المطلب الثاني: مميزات النفط 16

المطلب الثالث:منظمات الطاقة الدولية.....17

المبحث الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول في السوق النفطية 23

المطلب الأول: السوق النفطية و أنواعها.....23

أولا: السوق النفطية.....23

ثانيا: أنواع السوق النفطية.....23

المطلب الثاني: ماهية السعر البترولي وأنواعه.....24

أولا: مفهوم السعر البترولي.....25

ثانيا: أنواع السعر البترولي.....25

المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار البترول في السوق النفطية.....27

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام 30

المطلب الأول : طرق ومراحل تسعير البترول.....30

المطلب الثاني: تعريف العرض و الطلب البتروليين.....32

أولا: تعريف العرض البترولي.....32

ثانيا: تعريف الطلب البترولي.....32

المطلب الثالث : أهم العوامل المؤثرة في انخفاض الأسعار.....32

خاتمة الفصل الأول 35

الفصل الثاني: مفاهيم ونظريات حول النمو الاقتصادي

تمهيد.....37

المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي.....38

المطلب الأول: النمو الاقتصادي وأهميته.....38

أولا:تعريف النمو الاقتصادي.....38

ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي.....38

المطلب الثاني:العوامل المحددة للنمو و أنواعه.....39

أولا: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.....39

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي.....43

المطلب الثالث:عناصر النمو الاقتصادي ومقاييسه.....45

أولا: عناصر النمو الاقتصادي.....45

ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي.....47

المبحث الثاني :النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي التقليدي.....52

المطلب الأول : نظرة المدرسة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي 52

أولا: آدم سميث.....53

ثانيا: ديفيد ريكاردو.....54

ثالثا: روبرت مالتوس.....55

رابعا: نظرية النمو الكلاسيكية.....55

المطلب الثاني :النمو الاقتصادي عند الكينزيين.....58

المطلب الثالث :نماذج المفكرين الكنزيين.....60

المبحث الثالث: النماذج الجديدة للنمو الاقتصادي 64

المطلب الأول :نماذج النمو الاقتصادي عند المدرسة النيو كلاسيكية..... 64

اولا: نموذج سولو solow.....64

ثانيا: نموذج جيمس ميد Jims Mead.....67

المطلب الثاني: النظرية الداخلية..... 69

المطلب الثالث :نماذج النمو الداخلية..... 72

أولا: نموذج AK.....72

ثانيا: نموذج romer.....74

ثالثا: نموذج Lucas 77

خاتمة الفصل الثاني 79

الفصل الثالث: الفصل التطبيقي

تمهيد..... 81

المبحث الأول :**الدراسات السابقة**.....82

المطلب الأول:. حاج بن زيدان 2013 دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة : الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010 84

المطلب الثاني: العمري علي 2008دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 20061970.....84

المبحث الثاني :. انعكاسات انخفاض أسعار البترول في الجزائر 85

المطلب الأول : النفط في الجزائر.....85

المطلب الثاني : الجزائر أكبر دولة متضررة من انهيار أسعار البترول..... 85

المطلب الثالث: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.....87

المبحث الثالث: الدراسة القياسية.....88

المطلب الأول :تعريف المتغيرات.....89

المطلب الثاني : اختبارات الاستقرارية 90

المطلب الثالث: اختبار التكامل المتزامن 93

خلاصة الفصل الثالث.....98

الخاتمة العامة.....100

قائمة المراجع و المصادر 103

الملاحق 108

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكـــــل	الصفحة
01	الشكل البياني لمتغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر	29
02	الشكل البياني للسلاسل الزمنية الغير المستقرة	90
03	الشكل البياني لجاك بيرا	96

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	اختبار ديكي فولر المطور "ADF"(1980-2013)	92
02	اختبار ديكي فولر المطور"ADF" من الدرجة الأولى	92
03	اختبار ديكي فولر المطور "ADF " من الدرجة الأولى للبواقي	93
04	اختبار جوهانسن "Johansen "	94
05	اختبار ستيودنت لمعنوية المعلمات	95

المقدمة العامة :

إن التطور الحاد في أسعار النفط الخام خلال السنوات الأخيرة اخذ نصيب اكبر من الاهتمام سواء من خلال العام أو الخاص فالنفط أصبح سلعة هامة في حياة المجتمعات.

وانطلاقا من هذا يظهر لنا دور أسعار البترول في عملية النمو خاصة في البلدان التي تعتمد عليه في مادراتها ، كما يساهم البترول في اقتصاديات الكثير من الدول عبر العالم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مما اثر على السياسات الاقتصادية لهاته الدول التي تعتمد على الإيرادات النفطية في دعم النمو الاقتصادي .

كما يعتبر النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة والعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية قائمة ،حيث انه من خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فان ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين المستوى المعيشي وهو هدف تسعى كافة الدول لتحقيقه ،وبوصفه هدفا ذا أهمية كبيرة يبدأ النمو الاقتصادي كغاية مشتركة سعت كافة دول العالم إلى تحقيقه سواء المتقدمة أو النامية ،كما اخذ البحث في موضوع النمو الاقتصادي وآليات تحقيقه حراكا فكريا ومتطورا ومتكيفا مع المستجدات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الجديدة .

يعتبر النفط المورد الرئيسي في دعم عملية النمو وخاصة البلدان التي تعتبره كمورد رئيسي لهذا فان أسعار هذا المورد الاستراتيجي أثار اقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق النفطية العالمية ، ومادامت عملية النمو مرتبطة بمصدر النفط وما يدره من عوائد ، كما ترتبط هذه الأخيرة بواقع الأسعار والذي من خلاله يظهر لنا وجود علاقة بين تقلبات أسعار النفط وما تخلفه من انعكاس على المداخل .

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهري التالي:

❖ **ما مدى أثر أزمة انخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟**

وللإجابة على هذا التساؤل والإلمام بحيثيات الموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماهية النفط و الأسواق النفطية، وماهية الأسعار النفطية و العوامل المؤثرة عليها ؟
- ✓ ماهية النمو الاقتصادي و نظرياته و ماهية أهم نماذجه ؟
- ✓ هل يؤثر انخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي؟
- ✓ هل النمو في الجزائر مرتبط ارتباط قوي بأسعار النفط أو بمتغيرات أخرى؟

متغيرات الدراسة :

- ✓ المتغير التابعPib :متغيرة الناتج المحلي الخام.
- ✓ المتغيرات المستقلة: المتمثلة في:
- ✓ PP: أسعار النفط.
- ✓ Fis: الجباية البترولية.
- ✓ Dgov: نسبة النفقات العمومية إلى الناتج الإجمالي الخام .

الفرضيات:

- ✓ للمحروقات في الجزائر دور فعال على النمو الاقتصادي كما يمكن أن نفترض أن هناك عوامل أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي كالجباية البترولية و النفقات العمومية.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ معرفة أثر انخفاض سعر البترول في السوق العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ كون أن الجزائر من الدول المصدرة للبترول وتعيش على الريع البترولي.
- ✓ الطبيعة الحساسة للموضوع حيث أصبح هذا الموضوع حيث الساعة ومحل اهتمام كل الاقتصاديين.

الهدف من الدراسة:

إن معرفة اثر انخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر يعتبر من المواضيع الهامة لاستشراف آفاق ومستقبل النفط في الجزائر.

وتهدف هاته الدراسة إلى:

- ✓ محاولة ابراز اثر انخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر
- ✓ إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.
- ✓ محاولة إضافة شيء جديد إلى الدراسات السابقة في هذا الميدان.

أهمية الدراسة:

- ✓ تكمن أهمية هذا البحث في كونه يعد من القضايا الأساسية التي شغلت اهتمام الدول البترولية وذلك نتيجة:
- ✓ الاهتمام بهذا الموضوع جراء الانخفاض الغير مسبوق في أسعار النفط في السنوات الأخيرة

حدود الدراسة:

- ✓ الحدود الزمنية :سيتم دراسة أثر انخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي للجزائر للفترة من1980-2013م.
- ✓ الحدود المكانية :قمنا بدراسة أثر انخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي من خلال دراسة حالة الجزائر.

منهجية الدراسة:

حتى نتمكن من معالجة الإشكالية واختبار صحة الفرضيات والإلمام بالموضوع كله تم الاعتماد على منهجين : المنهج الوصفي لتوضيح كل ما يتعلق بالنفط والنمو الاقتصادي ، نظرياته ونماذجه أي كل ما يخص الجانب النظري ، والمنهج القياسي الذي يتعلق بالجانب التطبيقي وذلك ببناء نموذج قياسي لقياس اثر أزمة انخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام تقنية التكامل المتزامن.

واعتمدنا على خطة مكونة ثلاثة فصول:

الفصل الأول:تناولنا فيه "التطور التاريخي **لأسعار النفط و العوامل المؤثرة فيها"الذي** تطرقنا فيه إلى **ماهية النفط،** و إلى **تطورات أسعار** البترول في السوق النفطية **و** العوامل المؤثرة في أسعار **النفط الخام.**

الفصل الثاني: تناولنا فيه **"مفاهيم ونظريات حول النمو الاقتصادي" الذي** تطرقنا فيه إلى **عموميات حول النمو الاقتصادي و** النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي التقليدي **بالإضافة** إلى **أهم نماذج النمو** الاقتصادي بما فيها نماذج النمو الداخلي .

الفصل الثالث(الفصل التطبيقي):"دراسة اثر أزمة انخفاض **أسعار النفط على النمو الاقتصادي"** وذلك **بالتطرق** إلى **الدراسات السابقة و** انعكاسات انخفاض اسعار النفط على الجزائر ثم قمنا بدراسة

قياسية لإختبار تأثير سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك بمعالجة البيانات بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8.

صعوبات الدراسة:

أثناء إعدادنا لهذا البحث واجهتنا عدة صعوبات و عراقيل من حيث قلة المراجع في الجانب النظري خاصة الفصل الأول، زد على ذلك غياب بعض المعلومات و المعطيات الإحصائية من جهة و تضاربها في بعض الحالات من جهة أخرى بالإضافة إلى ضيق الوقت.

تمهيد:

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وذو أهمية إستراتجية باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة، كما ترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة، وبما يمكن أن ينتج عنه من طاقة، هذا ما جعله يكتسب مكانة هامة ضمن أطر التجارة الخارجية، وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، بحيث أصبح النفط سمة من سمات الحضارة الإنسانية في القرن العشرين وما بعده، والذي يمكن أن يطلق عليه قرن النفط أو قرن الصناعة النفطي، نظرا للأثر الهام الذي تركته هذه المادة على الكثير من المعالم الأساسية التي أحاطت بعالمنا المعاصر.

كما سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية النفط .

المبحث الثاني: تطورات أسعار البترول في السوق النفطية.

أما المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام.

المبحث الأول: ماهية النفط

المطلب الأول: مفهوم النفط وأهميته

أولا: تعريف النفط

النفط أو البترول (**petroleum**) كلمة من أصل يوناني وهي مشتقة من كلمتين، كلمة **(petra)** وتعني الصخر وكلمة **(oleum)** وتعني الزيت و بذلك يكون معناها زيت الصخر[1]، ويطلق عليه أيضا الزيت الخام، أو الذهب الأسود ، النفط كمصطلح أدبي، عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، اسود يميل إلى الاخضرار، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية .ويتكون النفط من خليط معقد من الهيدروكربونات، وخاصة من سلسلة الألكانات الثمينة كيميائيا، ولكنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بشدة بحسب مكان استخراجه. وهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة طبقا لإحصائيات الطاقة في العالم. ولكن العالم يحرقه ويستغله في إنتاج الطاقة الكهربائية وتشغيل المصانع وتحريك وسائل النقل وتشغيل المحركات المعدة لحركة وفي إنتاج الطاقة الكهربائية التي يمكن أن تُولّد بطرق أخرى توفر على البشرية حرق هذه المادة القيمة كيميائيا.

النفط هو المادة الخام لعديد من المنتجات الكيماوية، بما فيها الأسمدة، مبيدات الحشرات، اللدائن وكثير من الأدوات البلاستيك والرقائق والأنابيب والأقمشة والنايلون والحرير الاصطناعي والجلود الاصطناعية والأدوية[2].

[1] محمد فوزي ابو السعود،احمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، "الموارد و اقتصاديتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص141.

[2] د. محمد ختاوي، "النفط وتأثيره في العلاقات الدولية"، ط1،جامعة المنصورة دار النفائس، بيروت، 2010،ص25.

-**أصل النفط** نشأ النفط خلال العصور الجيولوجية القديمة في الغابات التي كانت متكاثرة في بعض أنحاء الأرض. والعضيات البحرية العوالق والنباتات المائية، ووقوع تلك المواد العضوية تحت طبقات من الأرض وزيادة الضغط وتحولت مع مرور ملايين السنين إلى نفط[1].

ثانيا: أهمية النفط

1-أهمية النفط عل الصعيد الاقتصادي:

إن أهمية النفط الاقتصادية تتجسد في العناصر الآتية :

أ. **النفط كمصدر رئيسي للطاقة :**

تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد المحدثين أمثال الدمان و فرانكل عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل و رأس المال و التنظيم، فكما لا فائدة من رأس المال دون عمل، فكذلك لا فائدة من دون طاقة، و تعتبر الطاقة النفطية لحد ألان الأوفر و الأسهل و الأفضل[2]، ـا ان تبعية المجتمع العصري حيال النفط أصبحت و وثيقة و اعتبر استهلاكه معيار للتقدم الاقتصادي، و ترجع أهميته إلى المزايا التي يتمتع بها:

- ✓ ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد و العشرين.
- ✓ تكلفة إنتاج النفط اقل من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له.
- ✓ النفط مصدر عديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).

ب. **النفط مادة أولية أساسية في الصناعة**

[1] *www.wikipedia.org/wiki*

[2] وحيد خير الدين " أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة في قطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر-" ماجستير ،غير منشورة ، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص69.

يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة و تحريك الآلات في المصانع و بدونه ستتوقف الصناعة و بشكل شبه تام، و الأنشطة التي تعتمد علي المنتجات النفطية هي الصناعات البتر وكيماوية (صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية...).

ج. النفط مصدر للإيرادات المالية

تتجسم هذه الأهمية في اقتصاديات البلدان المنتجة و المصدرة له و التي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني و التراكم الرأس مالي، وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية، وتحصيل الإرادات المالية المختلفة يكون سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كالأرباح و الضرائب، أو ضرائب على الاستهلاك بالنسبة للدول المستهلكة.

د. النفط سلعة رئيسية للتبادل التجاري

يعتبر النفط و مشتقاته سلعة تجارية لها دور فعال في تنشيط و تطوير عملية التبادل التجاري سواء كان على نطاق دولي او محلي، لان النفط و مشتقاته يتم تداوله في كل دول العالم، حيث تكون السلعة الرئيسية في صادرات البلدان المنتجة و المصدر الأول في ميزان مدفوعاتها.

2-أهمية النفط على الصعيد الاجتماعي

يتمثل دور النفط على الصعيد الاجتماعي من خلال المظاهر الآتية :

أ. دور النفط في قطاع المواصلات

يعتبر النفط بمثابة المحرك الرئيسي للنقل الحديث، حيث يستحوذ هذا الأخير على الحصة الأكبر من الاستهلاك العالمي للنفط، فالسيارات البواخر و الطائرات و غيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل: البنزين، المازوت و الديزل، و الكيروزين.

ب. دور النفط في تشغيل اليد العاملة

تساهم الشركات التي تعمل في القطاع النفطي في توظيف عدد كبير من اليد العاملة في مختلف المستويات و الاختصاصات.

ج. دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية

تتنوع استعمالات المشتقات النفطية في الحياة اليومية مثل: البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي و الأسمدة ...ومن غير الممكن الاستغناء عنها[1].

3-أهمية النفط على الصعيد السياسي

إن مسالة الفصل بين السياسة و النفط أمر لا يمكن تصوره على الإطلاق" فالنفط أصبح مادة إستراتيجية و سياسية بقدر ما هو مادة اقتصادية تجارية، حيث و بهذا الصدد يقول الدكتور محمد الرميحي في كتابه النفط و العلاقات الدولية: " مازال النفط كمادة خام حيوية للبشر يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، و تؤثر فيه العوامل السياسية بشكل اكبر و أوسع من العوامل الاقتصادية، فكمية الإنتاج النفطي و كذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى، وليس لها علاقة بميكانيكية قواعد السوق الكلاسيكية المعروفة".[2]

[1] حمادي نعيمة" تقلبات اسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986- 2008 "، ماجيستر، غير منشورة، جامعة الشلف، 2008-2009، ص8-9.

[2] وحيد خير الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص75.

4-أهمية النفط على الصعيد العسكري

يعادل الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية حوالي 5% من الاستهلاك العالمي و يزداد في حالة الحروب، و يضل الوقود النفاث من الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، كما أن من بين ابرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط[1].

المطلب الثاني: مميزات النفط

إن خصائص السلعة البترولية يرتبط بطبيعتها أو بكيفية استغلالها مما تكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاظم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة ومن أبرز مميزاتها[2]:

-**الميزة التكنولوجية الفنية** :ترتبط بمدى تطور أساليب معدات استغلال الثروة البترولية.

-**الميزة الإنتاجية(إنتاجية العمل العالية**):حيث تتميز بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة لها والبديلة.

-**ميزة مرونة الحركة البترولية** :حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة من العالم.

-**الميزة للاستعمال الواسع وغير المحدود** :حيث أن لها منافع متنوعة واستعمالات متزايدة، رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات.

[1] حمادي نعيمة ، مرجع سابق ، ص 11.

[2] د.محمد أحمد الدوري" محاضرات في الاقتصاد البترولي" ،دط، ديوان المطبوعات الجامعية،1983ص15.

المطلب الثالث: منظمات الطاقة الدولية

منظمات الطاقة الدولية تعتبر من أهم المنظمات الدولية التي لها تأثير في أسعار البترول:

– مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1]

في 21 رجب 1401هـ الموافق 25 مايو 1981م توصل أصحاب الجلالة والسمو قادة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت في اجتماع عقد في ابوظبي إلى سيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة، التي أكدت أيضا على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه تعاون بين مواطني دول المجلس. وجاءت المنطلقات واضحة في ديباجة النظام الأساسي التي شددت على ما يربط بين الدول الست من علاقات خاصة، وسمات مشتركة، وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، وإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف، وان التعاون فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية النظام الأساسي.

-منظمة ***الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابـك)***

1– نشأة المنظمة:

أنشئت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، كمنظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي، بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في مدينة بيروت في 9 يناير 1968، ، بين كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك)، وتم الاتفاق على أن تكون دولة الكويت مقراً للمنظمة.

[1] وزارة النفط دولة الكويت www.moo.gov.kw

كان ظهور "أوبك" في ذلك الوقت إنجازا عربياً مهماً، إذ سادت ظروف تاريخية صعبة أعقبت الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967. علاوة على الروابط التقليدية والتاريخية التي تجمع بين الدول العربية (اللغة والتاريخ والدين والمصير المشترك)، وبروز الصناعة البترولية كعامل اقتصادي رئيسي مشترك بين معظم الدول العربية، ومن ثمة برزت حة الدول العربية المصدرة للبترول إلى آلية ترسي أسس التعاون فيما بينها وتدعمها في المجالات الاقتصادية، وتختص دون غيرها بشؤون النفط لأهمية وزنه في الدخل الوطني لكل دولة، ولتأثيره على مختلف قراراتها محليا وقوميا ودوليا، لذلك بادرت الدول الثلاث أنفة الذكر إلى إنشاء المنظمة، وقد حددت المادة الثانية من اتفاقية إنشاء (أوابك) أهدافها الرئيسية كما يلي:

"هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق لاقات فيما بينها في هذا المجال، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الدول الأعضاء".

أثبتت النواة الأولى لأوابك قابليتها للاستمرار وللتوسع، حيث انضمت إلى عضويتها في عام 1970 كل من الجمهورية الجزائرية، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين. وحرصا من الدول الأعضاء على تدعيم المنظمة، بإفساح المجال لأكبر عدد من الدول العربية للانضمام إليها، وتوثيق روابط المصلحة المشتركة بين أعضائها، فقد تم الاتفاق في مطلع كانون الأول/ ديسمبر 1971 على تعديل أحد بنود المادة السابعة من اتفاقية إنشاء المنظمة، والمتعلق بشروط قبول انضمام عضو جديد والذي ينص على "أن يكون البترول هو المصدر الرئيسي والأساسي لدخله القومي"، ليصبح "أن يكون البترول مصدرا هاما لدخله القومي".

واشترط لقبول انضمام أي دولة عربية إلى المنظمة قبولها بأحكام اتفاقية إنشاء المنظمة وما يطرأ عليها من تعديلات، وأن يوافق مجلس الوزراء على انضمامها بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات، على أن يكون من بينها أصوات جميع الأعضاء المؤسسين. انضمت الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق للمنظمة عام 1972، وجمهورية مصر العربية عام 1973. والجمهورية التونسية في عام 1982، (توقف نشاطها منذ عام 1987)، ليصبح عدد الدول الأعضاء 11 دولة عربية.

2- أهداف المنظمة :

هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق لاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة، منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الأقطار الأعضاء.

وتحقيقاً لذلك تتوخى (المنظمة) على وجه الخصوص:

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء إلى الحد الذي يمكن (المنظمة) من ممارسة نشاطها.
- مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الأعضاء في أقطار الأعضاء التي تتوفر فيها إمكانيات ذلك.
- تعاون الأعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة البترول.

- الإفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم بذلك.

3- الدول الأعضاء :

الكويت، البحرين، قطر، العراق، مملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية مصر العربية، جمهورية العراق، ليبيا، تونس، سوريا.

✓ منظمة الأوبك[1]

منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) هي منظمة حكومية دولية دائمة، تم إنشاؤها في مؤتمر بغداد في 10-14 سبتمبر1960، من قبل إيران والعراق والكويت والسعودية وفنزويلا.

وقد انضم في وقت لاحق تسعة أعضاء آخرين: قطر (1961)؛ اندونيسيا (1962) -علقت عضويتها من يناير 2009. ليبيا (1962)؛ الإمارات العربية المتحدة (1967)؛ الجزائر (1969)؛ نيجيريا (1971)؛ الإكوادور (1973) -علقت عضويتها من ديسمبر 1992 إلى أكتوبر 2007؛ أنغولا (2007) والغابون (1975-1994). كان مقر أوبك في جنيف، سويسرا، في السنوات الخمس الأولى من وجودها، ثم انتقلت إلى فيينا - النمسا، في 1 سبتمبر 1965.

هدف أوبك هو تنسيق وتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء، من أجل الحصول على أسعار عادلة ومستقرة لمنتجي النفط؛ إمدادات فعالة واقتصادية ومنتظمة من النفط إلى الدول المستهلكة. وعلى عائد عادل لرؤوس الأموال إلى أولئك الذين يستثمرون في هذه الصناعة.

[1] مرجع سبق ذكره، وزارة النفط دولة الكويت.

✓ منظمة الطاقة الدولية[1]

منتدى الطاقة الدولي هو أكبر تجمع في العالم لوزراء الطاقة ، ودول المنتدى مسئولة عن أكثر من تسعون بالمائة من إمدادات العرض و الطلب العالميين على البترول و الغاز، ويضم "منتدى الطاقة الدولي" الدول الأعضاء في "وكالة الطاقة الدولية" التي تمثل الدول المستهلكة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك"، والدول الرئيسية المؤثرة في الطاقة في المنتدى ومن بينها البرازيل و الصين والهند والمكسيك وروسيا وجنوب أفريقيا .

كما يمثل اقتصاديات ناشئة مثل الصين والهند فضلاً عن روسيا أكبر منتج للنفط في العالم حالياً، والتي يبلغ جها عشرة ملايين برميل يومياً رغم أن صادراتها أقل بكثير من الصادرات المملكة العربية السعودية، ويديره مجلس تنفيذي "الأمانة العامة للمنتدى" ، وبعد كل اجتماع لوزراء المنتدى يتم تشكيل مجلس تنفيذي جديد والتأكيد على التعاون الجيد بين المستهلكين والمنتجين وبين الدول النامية والدول المتقدمة.

إن حجم وتنوع هذه المشاركة هو بمثابة شهادة على موقف منتدى الطاقة الدولي كوسيط محايد، و من خلال المنتدى وفعالياته ، يشارك وزراء المنتدى والمسئولون و المديرين التنفيذيين في صناعة الطاقة وخبراء آخرون في حوار حول الأهمية المتزايدة لأمن الطاقة العالمي.

ويعزز المنتدى و حوار الطاقة العالمي من قبل الأمانة العامة الدائمة ومقرها في مدينة (الرياض)، المملكة العربية السعودية، والأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي تعد تأسيساً للحوار والتعاون بين منتجي ومستهلكي البترول والطاقة الذي بدأ في عام 1991م التي تسعى إلى بناء جسور من الحوار المتبادل والمستمر بين الدول المنتجة والمستهلكة والصناعة البترولية بناء على منطلقات المصالح المشتركة، كما أنها تهدف إلى إيجاد قاعدة شاملة ودقيقة

[1] مرجع سبق ذكره، وزارة النفط دولة الكويت

للمعلومات والدراسات والأبحاث عن كافة المواضيع المرتبطة بصناعة الطاقة، كما أنها تعمل على تحسين طرق جمع ودقة البيانات الخاصة بالبترول والغاز ونشرها، والملاحظ أن تأسيس الأمانة العامة قد طور وارتقى بآلية عمل منتدى الطاقة وجعل الحوار بين الجانبين منتظماً ومؤسسياً.

عقد الاجتماع الوزاري الأول للمنتدى في مدينة باريس في فرنسا في عام 1991. وبدأ المنتدى باجتماعات غير رسمية، وكان يجتمع المنتدى على المستوى الوزاري كل عام، واتفق المشاركون على صياغة ميثاق يتضمن بيانات حول العمل، وميزانية، ومجلس إدارة دائم للإشراف على عمل الأمانة العامة، حيث نشأت فكرة منتدى الطاقة الدولي للحوار بين المستهلكين والمنتجين بداية في لقاء باريس عام 1991، للحد والسيطرة على التقلبات في السوق البترولية، ولتقريب وجهات النظر بين المنتجين الذين تمثلهم «أوبك»، والمستهلكين الذين تمثلهم وكالة الطاقة الدولية، التي أنشأت عام 1974، هذه التقلبات البترولية التي تنشأ وتتأثر بالأحداث السياسية الدولية، خصوصاً في الدول المنتجة للبترول، وقد توالت الاجتماعات بين الدول المستهلكة والمنتجة، حتى عام 2000م

* **الدول الأعضاء :**

عدد دول الأعضاء منتدى الطاقة الدولي 74 دولة، وهذا يمثل ما يقارب 90% من إمدادات النفط والغاز العالمية. ويتم تحديد الأهلية للعضوية تحت القسم الثالث من ميثاق منتدى الطاقة الدولي

الكويت، المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان، الجزائر، النمسا ، بنغلادش ، بلجيكا، بروناي، بوركينا فاسو، كندا، تشاد، الصين، جزر القمر، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدنمارك، جيبوتي، الإكوادور، جمهورية مصر العربية، اريتريا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، انغولا، زامبيا، أفغانستان، الأرجنتين، استراليا، المانيا، اليونان، هنغاريا، المملكة المتحدة، الصومال، النيجر، نيجيريا، النرويج، أوغندا، هولندا، فنزويلا، مالي، بلغام، بلغاريا، جمهورية الهند، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية العراق، ايرلندا، ايطاليا،

اليابان، كازاخستان، شمال كوريا، ماليزيا، موريتانيا، المكسيك، سويسرا، تنزانيا، تونس، جمهورية تركيا، موزنبيق، ، ايرلندا، المكسيك، فيتنام، الجمهورية اليمنية، زامباي، المملكة المغربية، نيوزلندا، النيجر، جمهورية فلبين، بولندا، روسيا الاتحادية ، سنغال، جمهورية سنغافورة، شمال إفريقيا ، السويد، غينيا، ايطاليا، سويسرا، ماليزيا، إثيوبيا، جمهورية بنغلاديش، الدنمارك، الولايات المتحدة، هولندا.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول في السوق النفطية

المطلب الأول: السوق النفطية و انواعها

أولا: تعريف السوق

السوق العالمية للنفط تضم كأي سوق كافة المتعاملين من بائعين أو مصدرين والذين يمثلون جانب العرض(المنتجين) من جهة، ومشترين أو مستوردين وهم يمثلون جانب الطلب(المستهلكين) من جهة أخرى. ويمكن وصف السوق العالمية للنفط با نها سوق احتكار قلة،، كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضا، حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدد متعاملين محدود يمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبر حجمه.

ثانيا : أنواع السوق النفطية

تأخذ تجارة النفط عدة أشكال مثل البيع والتسليم الفوري أو البيع والتسليم الآجل في فترة زمنية مقبلة، كما ترتبط تجارة النفط بقنوات تسعير صادرات النفط التي تختلف أهميتها النسبية من دولة لأخرى، ومن وقت لآخر، حيث تختار كل دولة مصدرة للنفط بعض هذه القنوات وفقا لظروفها وظروف سوق النفط العالمي، هذا ما أنتج أشكالا مختلفة للأسواق النفطية تتمثل فيما يلي:

–الأسواق الفورية : ينطبق مفهوم السوق الفوري علي مجمل الصفقات التي تمت في منطقة يتمركز فيها النشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتجات[1]، و تتسم الأسواق الفورية بكونها موانئ رئيسية تتوافر فيها خدمات الشحن و مرافق التخزين و الخدمات المالية، وتسيير وسائل الاتصال الدولي، بالإضافة إلى موقعها الإضافة إلى موقعها الجغرافي كالقرب من مصافي التكرير.كما تعكس حركة الأسعار الفورية الظروف الحالية لأسواق النفط و حالة التوازن بين العرض و الطلب، و تتأثر الأسواق الفورية بالإشارات التي تتسلمها من الأسواق الآجلة حيث ينعكس الارتفاع في الأسعار المستقبلية في ارتفاع ثنائي لأسعار الفورية و مستويات المخزون النفطي لغرض التحوط من ارتفاع الأسعار الفورية مستقبلا[2].

–الأسواق الآجلة: و المقصود بالسوق النفطية الآجلة شراء عقود بترولية مستقبلية(قابلة لتسييل في وقت محدد سلفا) و الاحتفاظ بها لعدة أشهر أو سنوات من تاريخ الشراء، و بالأسعار ر تحددها تلك السوق من خلال تداول هذه العقود و التي لتخضع إلى مراقبة محكمة[3]، وما تجدر الإشارة إليه أن بعض العقود الآجلة لمختلف السلع تستدعي التسليم المادي للأصول المتعاقد عليها إلا أن الغالبية يتم تسويتها نقدا.تستخدم العقود الآجلة إما للحماية من تقلبات الأسعار الفورية حيث أنها تقلل من حدة المخاطر نتيجة الاتجار بالنفط في الأوقات التي تحدث فيها تقلبات كبيرة في الأسعار، كما انها تتيح الفرصة للمضاربين لتحقيق الأرباح من الكسب من هذه التقلبات.

المطلب الثاني:ماهية السعر البترولي وأنواعه

عرفت السوق البترولية أساليب مختلفة في تسعير السلعة البترولية، ومن خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على السعر البترولي وأنواعه، بالإضافة إلى العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية .

1Olivire Riebel " l'OPEC: une organisation face a ses défis pétrole et technique, association française de technicien et professionnels du pétrole, N418, paris, janvier/février 1999, p: 95.

[2] طاهر زيتوني، "التطورات في أسعار النفط العالمية و نعكاساتها على الاقتصاد العالمي"، مجلة النفط و التعاون العربي، العدد132، المجلد 36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك)، الكويت، شتاء 2010، ص18.

[3] إبراهيم بن عبد العزيز المهنا،"التطورات الحديثة و المستقبلية في أسواق البترول العالمية"،الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط و الغاز،المنظمة العربية المصدرة للنفط (أوبك)، الكويت، 25 مارس2008، ص4 .

أولا :مفهوم السعر البترولي:

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا تعادي معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فان السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.

ثانيا :أنواع أسعار البترول:

عند تناول أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع البترول وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع لأسعار الأخرى ومن ابرز هذه الأنواع هي:[1]

أ. **السعر المعلن أو الأسعار المعلنة** :يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية ظهر هذا السعر لأول مرة في عام *1880* م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستا ندراد أويل.

ب. **السعر المتحقق** :هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الخصومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره ، ص 198.

ج. **سعر الإشارة** :هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة اخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في ***1965*** م.

د. **سعر الكلفة الضريبية** :هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

هـ. **السعر الفوري أو الآني** :هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية[1].

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره ، ص199.

المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار البترول في السوق النفطية

أولا: التطور التاريخي لأسعار النفط:

-تطور أسعار النفط قبل 1970:

لقد سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة حيرت أخذ الكارتل النفطي[1] على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول. وقد تم اعتماد نقطتين لتسعير النفط العالمي وهي نقطة وحيدة للتسعير:

- نقطة أساه وحيدة للتسعير.
- الخليج العربي نقطة أساه ثانية للتسعير.

-تطور أسعار النفط في الفترة1970-2008:

لقد شهدت هذه مرحلة تطورات، أين لجرأت المنظمة إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار وخفضته فعلا عام 1982 سعيا وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى عال، ونتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار خلال عام 1984 ، أقرت منضمة الأوبك تخفيض آخر على الأسعار ، وعلى الرغم من ذلك فان حالة عدم الاستقرار قد استمرت، فقامت بفرض سقف إنتاجي محدد في نهاية عام 1986تضمنت حصصا فردية التزمت بها أقطارها الأعضاء فارتفعت الأسعار من جديد عام 1987.

من البديهيات المعروفة اقتصاديا إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث إن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن.

[1] **الكارتل النفطي :**يقصد بها مجموعة الشركات النفطية العالمية الكبرى التي كانت تسيطر وتحتكر صناعة النفط وتحديد الأسعار قبل فترة السبعينات.

ثانيا: الأزمات النفطية :

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط.

لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية *2008* إلى مجموعة من الصدمات نفطية موزعة حسب السنوات التالية: 1976، 1986، 1998، 2004، 2008، 2015 وهي كالآتي:

-الأزمة النفطية عام 1973: لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة *1973* قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من *3* دولار للبرميل الواحد في أكتوبر *1973* إلى *12* دولار للبرميل،

-**الأزمة النفطية عام1979**: عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سن *1979* ثلاث مرات اثر الحرب العراقية – الإيرانية(حرب الخليج الأولى)من *13* دولار إلى *32* دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.

-الأزمة النفطية عام 1986 : في الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام *1986* انخفض سعر النفط بشدة، إذ انخفض سعر بحر الشمال إلى 17.70دولار للبرميل ، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة، بعد أن توقفت فترة من الزمن، وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من *13* دولار للبرميل.

-الأزمة النفطية عام 1998: في نهاية التسعينيات وبالضبط سنة *1998* تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن *10* دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

-الأزمة النفطية عام2004: تميز عام *2004* بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى *36.0*دولار/برميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987).الشكل1-2 يمثل: تأثير العوامل الجيوسياسية على أسعار المحروقات.

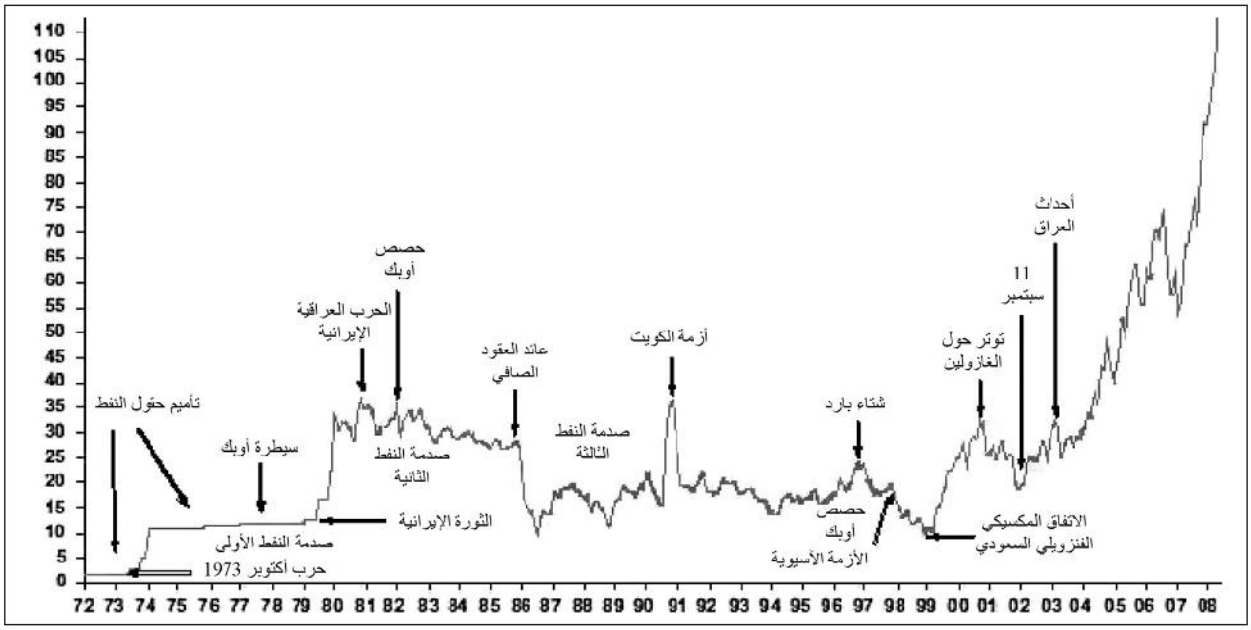

المصدر: سمية موري واخرون،تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية، منشورات بحوث اقتصادية عربية، العدد71صيف 2015ص152.

-الأزمة النفطية عام2015:

شهد النصف الثاني من العام 2014 والعام 2015 تخمة من النفط الخام المعروض في الأسواق، وهو ما أدى الي تراجع أسعار النفط بشكل كبير خلال العام 2015 لتصل لأقل مستوي لها في 6 سنوات وهو ما اثر بشدة علي إنيات الدول التي تعتمد علي النفط في تغطية نفقاتها مثل فنزويلا التي تسعي بشكل حثيث لاستصدار قرار جماعي بخفض إنتاج النفط عالمياً خاصة من أعضاء منظمة أوبك لذين ما تزال أغلبية الدول الموجودة بها تصر

على الحفاظ على حصتها السوقية في سوق النفط، بدلاً من السعي نحو تقليل تخمة المعروض، من أجل رفع الأسعار[1].

ورفضت السعودية وهي اكبر منتج للنفط داخل أوبك بشكل مستمر خفض إنتاجها من النفط وأكدت علي أنها مستمرة في الإنتاج بنفس المعدلات بهدف المحافظة علي حصتها في السوق[2].

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام

المطلب الأول: طرق ومراحل تسعير البترول

1- مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل:

أ. **مرحلة نقطة الأساس الواحدة:**

فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي:

سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

ب- نقطة الأساس المزدوجة :

موجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

[1] *www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/1/17.*
[2] *www.alhurra.com/content/saudi-oil-prices-opec/263449.html.*

ج –مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة :

وصار يحسب في هده المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كما يلي، سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساو ثمين بغرب انجلترا.

2–مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري(1950–1980):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل:[1]

أ–قاعدة صافي المحقق:

وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول.

ب–قاعدة سعر الإشارة:

خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الأوبك والشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار

ج–قاعدة السعر الرسمي:

شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيت تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا ما يتماش مع مصالحها الخاصة.

3–مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1980):

في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتنتقل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيث أصبحت تتحكم في الأسعار، لكن لم تدم إلا ستة سنوات

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص206 .

المطلب الثاني: تعريف العرض و الطلب البترولييين

أولا: تعريف العرض البترولي

العرض البترولي[1] " هو تلك الكميات من السلعة البترولية الخام التي تعرض في السوق، من اجل تبدلها وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين"

ثانيا: تعريف الطلب البترولي

عرفت الوكالة الدولية للطاقة (IEA) الطلب البترولي على انه[2] " يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير و من كميات خاصة أو النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشرة".

و بالرجوع إلى تعريف العرض البترولي، يمكن إعطاء تعريف الطلب البترولي على انه يمثل تلك الكميات من السلعة البترولية، التي يحتاج إليها الإنسان عند مستوى معين وخلال فترة زمنية محددة، لغرض إشباع حاجيات متنوعة ، سواءا كانت استهلاكية كالبنزين أو الإنارة ولأغراض إنتاجية مثل المنتجات البتروكمياوية.

المطلب الثالث: أهم العوامل المؤثرة في انخفاض الأسعار

تطلق أسعار النفط على سعر خام غرب تكساس الوسيط (الخام الخفيف المتداول في بورصة نيويورك التجارية (أو مزيج برنت المتداول في بورصة انتركونتيننتال)، وتستخدم دبي كعلامة استرشادية لمنطقة أسيا–الباسيفيك لزيت الشرق الأوسط.

و يختلف سعر برميل النفط من مكان لآخر اعتمادا على عدة عوامل مثل: الكثافة النوعية (API) ، و نسبة الكبريت ، ومكان استخراجه. ويتركز استهلاك النفط في قطاعات النقل، والصناعة ، و التدفئة. و قد تشكلت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) للحفاظ على سعر النفط عند مستوى يحقق الفائدة لجميع أعضائها. ولا يوجد نسق محدد يمكن التنبؤ به لأسعار النفط نظرا لوجود عدة عوامل متداخلة تؤثر على أسعار النفط وبعضها

[1] محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص 115.

[2] Oel Maurle "Prix du pétrole" France, "PAO -Paris"2001p16.

يصعب التنبؤ بها. و أهم هذه العوامل هي[1]:

أولا– الطلب العالمي:.ويعتمد الطلب على النفط اعتمادا كبيرا على نمو الاقتصاد العالمي وزيادة عدد السكان، حيث يزيد الاستهلاك النفطي العالمي بمعدل 1.76% سنويا في السنوات الخمس الأخيرة الماضية. وقد اثر ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية في منتصف عام 2008 (147.27 دولار) سلبيا على الاقتصاد العالمي و أدى إلى خفض الطلب العالمي على النفط ، ومن جهة أخرى فان انخفاض أسعار النفط انخفاضا حادا (اقل من 40 دولار) يوقف عجلة الاستثمارات في المشاريع النفطية وبالتالي يؤثر سلبا على نمو الإمدادات النفطية في المستقبل. لذلك لا بد من وجود أسعار نفط عادلة تعود بالفائدة على المستهلكين والمنتجين على حد سواء.

ثانيا– العرض العالمي: إن العرض البترولي يعد أهم عامل مؤثر في أسعار النفط، فزيادته (العرض) أو نقصانه يكون له تأثير مباشر على السعر، حتى و أن النظريات الاقتصادية تقوا أن علاقة العرض مع الأسعار علاقة عكسية، إلا أن العرض وكأي نشاط اقتصادي قابلا للتطور بالزيادة أو النقصان أو الثبات.

ثالثا– الأزمات الاقتصادية العالمية: حدوث مثل هذه الأزمات مثل الأزمة المالية الأخيرة و الأزمة المالية الآسيوية (1999) تضعف قوة الاستثمار العالمي مما يؤدي إلى خفض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره

رابعا– الحروب وخاصة في المناطق الغنية بالنفط: مثل الحروب في منطقة الشرق الأوسط التي تحتفظ بنحو 80% من مخزون العالم للنفط ، ويوجد تقريبا 62.5 % منه في الخمس دول التالية: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الكويت، إيران. بينما تمتلك أمريكا 3% فقط من الاحتياطي العالمي.

خامسا– الكوارث الطبيعية: مثل الأعاصير والزلازل خاصة تلك التي تضرب مناطق منتجة للنفط مما يؤدي إلى نقص معدل الإنتاج وزيادة الأسعار

[1] د. زياد ابوا لرب www.abuelrub.com

سادسا– المشاكل الفنية في حقول إنتاج النفط

سابعا– القرارات والتصريحات السياسية الدولية: مثل التهديد بالحرب أو فرض عقوبات اقتصادية على دول منتجة للنفط، مثل العقوبات التي فرضتها أمريكا سابقا على العراق وحاليا على إيران

ثامنا–المضاربات: قد تجعل العرض أكثر أو اقل من الطلب مما يؤدي إلى خلق فوضى في سوق النفط

تاسعا– سعر صرف الدولار: نظرا للارتباط الوثيق بين سعر الدولار و سعر النفط حيث إن معظم التبادلات التجارية النفطية تتم بعملة الدولار. لذلك فإن انخفاض او ارتفاع سعر الدولار سيؤثر سلبا أو إيجابا على اقتصاديات الدول المنتجة. فعندما تنخفض قيمة الدولار، ترتفع أسعار النفط بالدولار حتى تظل متوافقة مع سعره باليورو على سبيل المثال .

عاشرا– التضخم: وذلك لان القوة الشرائية تضعف مع الزمن.

حادية عشر–مصادر الطاقة البديلة: لن يكون لها أي تأثير على المدى القريب حيث إن النفط يلبي أكثر من ثلث طلب الطاقة العالمي، و إن أغلب التقنيات الحالية قد صممت لاستخدام النفط والغاز في حين إن المصادر البديلة ما زالت بطيئة التطور من حيث مجالات و تقنيات استخدامها .

وبناء على أن اغلب العوامل السابقة غير قابلة للتنبؤ فإنه يصعب التكهن بحركة أسعار النفط في المستقبل.

ولا يتوقع أن يكون هناك اثر يذكر على دخول فصل الصيف مقارنة بالشتاء بالنظر إلى تأثير الفصول في السنوات العشر السابقة[1]

[1] د. زياد ابوا لرب www.abuelrub.com

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل نستخلص أن البترول له مكانة مهمة في اقتصاد الدول المنتجة له ، مما جعل تغيرات أسعار هذا الأخير باعث قلقل بالنسبة للمنتجين والمستهلكين، وأن هذه الاضطرابات في أسعار البترول راجعة إلى:

-الحروب وخاصة في المناطق الغنية بالنفط

-العرض اكبر من الطلب .

-القرارات والتصريحات السياسية الدولية

-الأزمات الاقتصادية العالمية الحالية.

تمهيد :

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية بحكم انه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن تم يبرز الوضعية الاقتصادية ، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية و يبرز في أي اتجاه بسبب الاقتصاد ، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع و بالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطلق له مدخول اقتصادي و اجتماعي و يأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات لعدد من الاقتصاديين تماشي و تطور الفكر الاقتصادي إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له و المحددات التي يتحدد من خلالها ، وبحكم الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي استدنت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي إذ بحكم أن النمو الاقتصادي يعني مباشرة بعملية الإنتاج ، فقد تشابكت المفاهيم و العلاقات بشكل يجعل من النمو الاقتصادي نتيجة عوامل عديدة و متنوعة.

كما سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي التقليدي.

المبحث الثالث: النماذج الجديدة للنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي

المطلب الأول: النمو الاقتصادي و أهميته

أولا : تعريف النمو الاقتصادي

وردت عدة تعار يف للنمو الاقتصادي و نحاول إعطاء أبرزها فيما يلي:

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن[1].
- النمو الاقتصادي هو تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة الفرد منه عبر الزمن[2].
- النمو الاقتصادي هو احد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى إليها جميع بلدان العالم في سبيل تطور اقتصادياتها و تحقيق مستويات اعلي من الرفاهية لمجتمعاتها[3].
- يعرف الاقتصادي s. Kuznets النمو الاقتصادي بأنه : "أساسا ظاهرة كميـــة و بالتالي يمكن تعريف النمو لبلد ما بالزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي"[4].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لزيادة حصة الفرد من الناتج و تحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع ، و لهذا تهتم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي و تسعى لقياس معدلاته في النواة المختلفة .

ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي[5]:

نعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو للفرد و المجتمع من مزايا و محاسن:

1/ بالنسبة للأفراد : إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي و كذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة ، و بالتالي فان النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "النظرية الاقتصادية(تحليل جزئي و كلي)"،الدار الجامعية، مصر، 2006، ص466.

[2] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "النظرية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الأردن، 2008، ص339 .

[3] نزار سعد الدين العيسى، "الاقتصاد الكلي(مبادئ و تطبيقات)"،ط1، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2006،ص43.

[4] شعيب بونوة، زهرة بن يخلف،"مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010،ص60.

[5] www.startimes.com/?t=32344602- date de consultation, le : 14/5/2016

و يساعد في القضاء على الفقر و مظاهر البؤس بين الأفراد و تحسين الصحة العامة كما يساعد النمو على تحقيق عدد ساعات العمل للأفراد و يفتح لهم آفاق التحضر و الرفاهية.

2/ بالنسبة للدولة : إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد و الساهرة على أمنهم ، وذلك من خلال مختلف مبادئها و هياكلها، و بما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة فانه يسهل لها مهامها المختلفة ، ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج و الدفاع ، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد ، وضمان بعض الخدمات الاجتماعية ، كالصحة و التعليم ، بالإضافة إلى تدقيق الدولة و بحثها في مصدر النمو تجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية كمواصلة هذا النمو بناءا على إحصاءات و معطيات ميدانية.

المطلب الثاني : العوامل المحددة للنمو و أنواعه

أولا : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دورا هاما في تحديد النمو الاقتصادي و يمكن انجازها بما يلي:

1- كمية و نوعية الموارد البشرية :

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة الدخل الفردي الحقيقي[1] :

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج الفردي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

وعليه من خلال المعادلة السابقة نستنتج أن معدل النمو الاقتصادي يتزايد كلما تزايد الطرف الأيمن من المعادلة أي الدخل الحقيقي للفرد ، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي متوقف على قيمة الطرف الأيسر من

[1] حربي محمد موسى عريقات،"التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)"ط1،دار البداية ، عمان ،2014،ص110.

المعادلة ، أي نسبة زيادة المقام المتمثل في عدد السكان بالنسبة للبسط أي قيمة الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي ، بمعنى أخر كلما كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الأكبر من معدلات نمو السكان ، كلما كان هناك زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، وبالتالي تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي . أما إذا كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي نقل عن زيادة عدد السكان، فان معدل الدخل الحقيقي للفرد سوف يشهد تراجعا ويدل هذا على أن زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تقف في وجه عملية التنمية الاقتصادية في الدخل خاصة الدول النامية التي تعاني من ضغط سكاني.

لكن ما يلاحظ على المعادلة السابقة أنها تستخدم عدد السكان مؤشرا كميا صرفا ، يبدأ أن هناك اعتبارات كمية و نوعية أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار . فمثلا تؤدي زيادة السكان إلى زيادة القوى العاملة ، أي أن الزيادة في عدد السكان القادريـــن و الراغبين في العمل بحيث تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي .

ومما يلاحظ أيضا في غالب من الأحيان أن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من معدل نمو الطاقة الإنتاجية للفرد ، ويرجع السبب في ذلك إلى كون أن الأفراد يميلون في العادة إلى العمل لساعات أقل كلما تحسن مستواهم المعيشي ، فيقل بذلك حجم القوة العاملة الفعالة في سوق العمل ، وذلك كنتيجة لإقبال هؤلاء الأفراد على التعليم ، وتقليل أيام العمل ، و التمتع بالعطل ، و تفضيل الإحالة على التقاعد في سن مبكر[1].

[1] حربي محمد موسى عريقات،" مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) ، ط 1،دار وائل للنشر ،عمان ،2006،ص 270.

2-كمية ونوعية الموارد الطبيعية :

يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية و نوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة ،وفرة المعادن ، المياه ، الغابات .....الخ

فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية و،الاجتماعية للمجتمع ، وإن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة، فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل ، تحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة (رأس المال ، العمل ....الخ) ،نمو مجالات الأبحاث ، ويعني ذلك أنه لابد من التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأجل القصير لتمكين الاقتصاد إلى أعلى من القدرات الإنتاجية في المستقبل[1]

3- تراكم رأس المال :

تؤثر الزيادة في تراكم رأس المال إيجابيا على معدل النمو الاقتصادي . وتراكم رأس المال في مجتمع ماهو مقدار ما بحوزة الاقتصاد من السلع الرأسمالية ، من مؤسسات إنتاجية ومكان وطرق مواصلات وجسور ومدارس و جامعات و مستشفيات و هياكل البنية التحتية بمختلفها ، والتي تنشأ من ذلك الجزء الذي يضحي به المجتمع من استهلاكه الجاري .

ويتحدد معدل تراكم رأس المال، بتلك العوامل التي تؤثر في الاستثمار :

- توقعات الأرباح

[1] حربي محمد موسى عريقات، "التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)"، مرجع سابق، ص111.

- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.[1]

وإن كلفة النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب أن يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال.[2]

4 –التخصص و الإنتاج الواسع الكبير :

يعتبر آدم سميث من أوائل الاقتصاديين الذي أبرز أهمية تخصص و تقسيم العمل في كتابه المشهور ثروة الأمم الذي نشر في سنة 1776 ، حيث يعتبر مبدأ مهما في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل يترتب عليه زيادة في اتقان العمل وتعزيز قدرة العامل على الابتكار وعلى استخدام الآلات والماكينات[3]، وأكد سميث بأن تقسيم العمل يحدد بحجم السوق ، فإذا كان حجم ، السوق صغيرا كما هو الحال في معظم الأقطار النامية فإن تقسيم العمل سيكون أقل بالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية ، ويكون حجم الإنتاج عادة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ضئيلا وكذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص كما أن معظم الإنتاج يكون لأغراض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق ، وبعد أن يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف . يتضح إذن بأن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج وإنما يتضمن تغيرات أساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية كذلك يتحدد النمو الاقتصادي لبلد معين ، جزئيا في الأقل ، بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية.[4]

[1] حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، المرجع السابق، ص ص 272-273.
[2] حربي محمد موسى عريقات، "التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)"، مرجع سابق، ص112.
[3] محمد ناجي حسن خليفة،"**النمو الاقتصادي** (النظرية والمفهوم)"،د ط ،القاهرة للنشر ،ص10.
[4] حربي محمد موسى عريقات، "التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)"، مرجع سابق ، ص112.

5– معدل التقدم التكنولوجي

ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة الاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة[1].

ولا يقتصر مفهوم التقدم التكنولوجي على ظهور المخترعات بل يتعدى ذالك إلى مجموعة الجهود التي يبذلها المجتمع في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و كذا تطوير و اكتشاف موارد أخرى جديدة ، عن طريق الارتقاء بالمستويات التعليمية و الإدارية و التسويقية.[2]

6– عوامل بيئية

النمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية. فوجود استقرار سياسي و قطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي.[3]

ثانيا : أنواع النمو الاقتصادي

يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي و هي:

1–النمو التلقائي:

ويقصد به ذالك يتحقق بصورة عفوية تلقائية دون إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل من تحقيقه بل إتباع أسلوب التخطيط العلمي القطاعي أو الجزئي من القطـاع و دون أن يكون هناك دور

[1] طالب محمد عوض،مدخل إلى الاقتصاد الكلي " ، د ط ، معهد الدراسات المصرفية ، الأردن ،2006،ص 183.
[2] حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، مرجع سابق، ص 273.
[3] حربي محمد موسى عريقات، "التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)"، مرجع سابق، ص113.

مركزي و قيادي للدولة و إنما يقوم في الأساس على مجهودات القطاع الخاص و المستودعات الخاصة لأي دولة رأسمالية التي تتبع النظام الرأسمالي ويسمى بنظام السوق أمثلته الدول الأوروبية و أمريكا كما هو واضح لسمات و خصائص النظام الرأسمالي الملكية الخاصة لعناصر و موارد الإنتاج .

1- النمو المخطط:

و عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستويات وتجدر الإشارة إلى أن دراسات التخطيط الاقتصادي، تعتبر علما حديث النشأة نسبيا، فقد أصبح التخطيط نشاطا واسعا تمارسه دول عديدة، وغدت التنمية هدفا عاليا تسعى لتحقيقه كافة دول العالم لذلك سعت العديد من الدول الرأسمالية الكبرى بعظيم استفادتها من بعض أدوات التخطيط لرسم سياسات الطلب الفعال وتحقيق العمالة الكاملة وفقا للنظرية الكينزية لمعالجة الأزمات الدورية التي تلحق بمستويات النشاط الاقتصادي[1] .

3-النمو العابر:

النمو العابر كما هو موضع من اسمه ليس له صفة الاستمرار و الثبات، و إنما يأتي استجابة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ولا تلبث أن تنتهي، و بانتهائها ينتهي هذا النوع من النمو الذي أخذته، و تعرف بالغالب الأهم من الدول النامية هذا النوع في النمو الذي يحدث استجابة للتطورات المواتية في تجارتها الخارجية، إلا أن أثره يكون محدودا بين المجهود الإطار الاجتماعي و الثقافي هذه الدول.[2]

[1] مصطفى بن ساحة ،"اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ماجستير ،غير منشورة ،غرداية ،ص20.

المطلب الثالث : عناصر النمو الاقتصادي و مقاييسه

أولا: عناصر النمو الاقتصادي

العنصر الأول:

تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني و يقاس نصيب الفرد من الدخل عن طريق : الدخل الوطني وعدد السكان و يتطلب زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الدخل الوطني اكبر من معدل الزيادات في عدد السكان و هدا يتطلب أن يكون: عدد السكان / الدخل الوطني .

فإذا كانت النسبة السابقة تساوي الواحد فهذا يعني أنه على الرغم من أن الزيادة الدخل الوطني إلا أن نصيب الفرد منه يظل ثابت بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة .

و إذا كانت النسبة السابقة الأولى فهدا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ينخفض رغم زيادة الدخل الوطني، و ذلك لأن معدل النمو في عدد السكان يزيد عن معدل النمو في الدخل الوطني.[1]

العنصر الثاني:

تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع و الخدمات المختلفة لذلك فان تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من لدخل الوطني اكبر من معدل الزيادة في المستوى العام لا سعار التضخم " ويعني ذلك أن حدة الزيادة الحقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل

[1] محمد بلقاسم بهلول، "الاستثمار و إشكالية التوازن"، ط3، دار النهضة، الجزائر، 2001، ص29.

الوطني يتطلب أن يكون: فاذا كانت هده النسبة =1 فهدا يعني نصيب الفرد من الدخل الحقيقي قدرته على الشراء تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة ، و إذا كانت هده النسبة اقل1 فهذا يعني أن القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي في دول ما عن طريق المعادلة الآتية:

معدل النمو = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني – معدل الزيادة في مستوى العام للأسعار " معدل التضخم ".[1]

العنصر الثالث:

تحقيق الزيادة المستمرة و المستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى ، النشاط الاقتصادي ، أي إنها لا تحدث سبب ظروف طارئة قد تكون سبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة أو سبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973 حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط لم تلبث أن اختفى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات هذا النمو يعتبر نمو عابر لا يلبث أن يزول ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لابد أن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة إلى أخرى .[2]

[1] إيمان عطية ناصف، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 368-369.
[2] محمد بلقاسم بهلول، مرجع سابق، ص30.

ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي

توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس النمو الاقتصادي و هي:

1- معايير الدخل :

تعتبر معايير الدخل أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنميـة و درجة التقدم الاقتصادي ، و لابد من التنبيه في مطلع هذه لدراسة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تمديد مفهوم الدخل الحقيقي و الإنفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي ، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل [1].

تشمل معايير الدخل النقاط التالية :

أ- الدخل القومي الكلي:

يقترح الأستاذ Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية القبول و الترحاب وذلك لان زيادة الدخل (أو نقصه) فلا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية). فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عن زيادة السكان. السكان بمعدل أكبر و نقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر، كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من و إلى الدولة.[2]

ب-الدخل القومي الكلي المتوقع:

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف،علي عبد الوهاب نجا ،"التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق(النظريات ، الاستراتجيات ،التمويل) ،د ط ،كلية التجارة ، الإسكندرية، 2007،ص 98.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية و تطبيقية)"، د ط، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2000، ص.65-66.

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي. فقد يكون لدى الدولة موارد كاهنة غنية ، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني.[1] في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.[2]

ج- معيار متوسط نصيب الفرد:

وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بن المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد "أنCharles Kindleberger" نواحي الإنتاج. وفي هذا الشأن اعتقد

اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون

بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية.

وحيث:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{PI B}^{R}_{t-1} - PIB^{R}_{t}}{\text{PIB}^{R}_{t-1}}$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو

[1] هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكلي"، ط1، دار صفاء، عمان، 2005، ص 380.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق، ص 66.

المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى[1]

د- معادلة سنجر "singer": حيث في سنة 1952 وضع "singer"معادلة النمو الاقتصادي التالية: D=SP-R

حيث أن (D)هي معدل النمو المستوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل (R)معدل نمو السكان، حيث قام "singer" بافتراض أن S = %6 من الدخل الوطني، P = 0,2 % و R = 1,25% فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو (D= -0,5) ، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات"singer"كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0,2 % ،وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1,25%[2] .

2-المعايير الاجتماعية:

نتناول في ما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية بقدر من التوضيح :

أ- معايير صحية:

لعل من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان , عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان [معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة – معدل الوفيات بين الأطفال الرضيع (اقل من سنة)] ، فارتفاع معدل

[1] كبداني سيدي أحمد،" أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"دكتوراه، غير منشورة ،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ،2012-2013،ص23.

[2] كبداني سيدي أحمد ،مرجع نفسه، ص23.

الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية و عدم كفاية الغـداء و سوء التغذية وكل هذه من صفات التخلف .

- معدل توقع الحياة عند الميلاد ، أي متوسط عدد الفرد ، فكلما زاد ذل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي و كلما انخفض دل على درجة من التخلف الاقتصادي.
- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى تذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب ، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات و هكذا .

ب –معايير تعليمية:

من بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي و الثقافي:

- نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي و كذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي و كذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ج – معايير التغذية:

تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها . ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها :

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.

- نسبة النصيب الفعلي من السعر الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

د – معيار نوعية الحياة المادية :

رأينا معيار الصحة و معيار التعليم و معيار التغذية و جميعها معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها ، أما معيار نوعية الحياة المادية الذي وضعه مجلس أهالي البحار بواشنطن عام 1977 فهو معيار مركب ، أي يعتمد على أكثر على جوانب من جوانب الحياة ولذلك فإنه أكثر شمولية عن المعايير الفردية السابقة و يتكون هذا المعيار من :

- توقع الحياة عند الميلاد – مؤشر صحي للكبار.
- معدل الوفيات بين الأطفال – مؤشر صحي للصغار.
- المعرفة بالقراءة و الكتابة –مؤشر تعليمي للكبار.[1]

3 –المعايير الهيكلية :

قبل الحرب العالمية الثانية كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل على توجيه اقتصاديات الدول النامية التي كانت معظمها تحت سيطرتها السياسية و الاقتصادية نحو إنتاج المنتجات الأولية (الزراعية ، و المعدنية ، حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة) و حتى نبقى تلك الدول سوقا لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية .

ولكن هذا الموضوع لم يعد مقبولا بعد الحرب العالمية الثانية لعدة أسباب منها:

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق، ص ص 66-79

- حصول معظم تلك الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرير من التبعية الاقتصادية و السياسية للدول المستعمرة.
- تراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط تبادل التجاري في غير صالح الدول النامية لذلك اتبعت معظم الدول النامية إلى إحداث تغيرات هيكلية في اقتصادها عن طريق الاهتمام بالتصنيع و ذلك يهدف توسيع قاعدة الإنتاج و تنويعه.
- أهم المؤشرات (ناجمة عن التغير في الهيكل الاقتصادي و التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم و النمو الاقتصادي في الدولة.
- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية السنية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة[1].

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي التقليدي

المطلب الأول: نظرة المدرسة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

كانت نظريات النمو و توزيع الدخل بين الأجور و الأرباح الشغل الشاغل لدى الاقتصاديين الكلاسيكيين أمثال ADAM SMITH،RICARDO و MATHUS و MARX و غيرهم، و قد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد.... الخ.

[1] محمودي فوزي أبو السعود ،"مقدمة في الاقتصاد الكلي"، د ط ،دار الجامعية ، الإسكندرية، 2004،ص 334 335.

فبالرغم أنهم يتفقون على الخطوط العريضة، إلا أن تعدد أفكار كل مفكر خلق بعض الاختلافات بينهم، لذا سنحاول استعراض أبرز أفكار كل مفكر على حدى.[1]

أولا: آدم سميث (Adam Smith)1776

تمثل آراء (A. Smith) بداية التفكير الاقتصادي المنظم و المتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، و يعتبر سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة، و تقسيم العمل وسيلة لزيادة إنتاجية العمل و بالتالي ثروة الأمة.فتقسيم العمل يولد وفورات خارجية و تحسن مستوى التكنولوجيا و التي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج و زيادة الطاقة الإنتاجية.

و يؤكد سميث أن نمو الإنتاج و مستويات المعيشة يعتمد على الاستثمار و تراكم رأس المال، و أن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار، الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي و الزراعي و من تخصص العمل، و أن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق، و مع تحسين وسائط النقل فإن حجم السوق يزداد و يصبح العمل أكثر تخصصا و تحل النقود محل المقايضة و تزداد الإنتاجية، و من وجهة أخرى، فإن حجم السوق بدوره يعتمد جزئيا على تقسيم العمل الذي يحدد معدل دخل الفرد، كما أن التجارة الخارجية تعتبر في نظر سميث أداة مهمة في توسيع السوق، و أن التجارة الحرة تقود إلى توزيع كفء في الموارد، و أن الأسواق التي تنظم نفسها بنفسها هي بمثابة اليد الخفية التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية، و في نظر سميث فإن ثروة الأمة تزداد من خلال زيادة إنتاجية العمل والمثالية من زيادة الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل.

[1] العمري علي،" دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)"، الماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 47.

و يعتبر سميث أن زيادة الفوائد سترد في معظم النشاطات الصناعية، بينما أن انخفاض الفوائد يحض النشاطات المعتمدة على الأراضي مثل الزراعة و المناجم، لأن الأرض كانت من عوامل الإنتاج.

و يؤكد سميث أن الادخارات عامل مهم في تراكم رأس المال و أن هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي، و لهذا فإنه يؤكد على أهمية الادخارات و تراكم رأس المال.[1]

ثانيا: ديفيد ريكاردو (David Ricardo)1772

يقوم دايفيد ريكاردو بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود، أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور و انتشار الركود، بالإستاد إلى أفكار سميث فإنه يعتبر حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، أين المردودية في هذه الأخيرة متناقصة، حيث حسب ريكاردو فإن نوعية الأراضي غير متساويـــة، و بمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الربع في في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال الأراضي ذات نوعية أقل، و هذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين و العمال، و الذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح و كذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، و نظرا لكون الأرباح هي المحرك و مصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم و التي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر و بالتالي تسود حالة الركود.

يعطي أيضا دايفيد ريكاردو أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية و الثقافية و الأجهزة التنظيمية في المجتمع، و الاستقرار السياسي و كذلك يركز على

[1] مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)"، ط1، دار وائل، الأردن، 2007، ص 56-57.

حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي من حيث تصريف الفائض الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص و تقسيم العمل.[1]

ثالثا: روبرت مالتوس (Robert Malthus)1796

اعتمد مالتوس على فروض محددة، ففي مقدمة هذه الفروض أن معدل المواليد ثابت و مرتفع، و أن كمية الموارد في الطبيعة ثابتة و أن زيادتها ترتبط بتكاليف عالية، كما أن وفورات الحجم ذات طبيعة جزئية، هذا فضلا عن أن نمو رأس المال يعد متاحا بصورة يمكن معها أن يلغي تأثيرات قانون تناقص الغلة، و في ظل هذا الافتراضات فإن السكان سوف يزدادون إلى حد انخفاض مستوى المعيشة و أن هذه الزيادة في السكان لا تعد حافزا للنمو الاقتصادي إلا إذا رافقه طلب فعال و يمكن تلخيص آراء و أفكار مالتوس بأن الزيادة في السكان يترتب عليها ارتفاع منحنى عرض العمل، مما يعني ذلك خفضا للأجور، و هكذا حتى يصل مستوى الأجر إلى حد الكفاف، و هذا المستوى الأخير من الأجر يعد محفزا للمنتجين عل استثمار المزيد من أموالهم، و بذلك يزيد معدلات النمو الاقتصادي.[2]

رابعا: نظرية النمو الكلاسيكية

رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيكيين لكن هناك آراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي.

و من أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يأتي:

[1] تسابت عبد الرحمن، "تأثير الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية و قياسية للفترة (1970-2010)"، ماستر، غير منشورة، معسكر، 2011-2012، ص27.

[2] سالم توفيق النجفي، "أساسيات علم الاقتصاد"، دط، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000، ص317.

1- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل و هي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي و التغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها، و اعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة و أن بقية العوامل متغيرة فإن عملية الإنتاج للأراضي الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة.[1]

2- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني و التراكم الرأسمالي، حيث أكدوا بأن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، و في نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شأنه تخفيض تكوين رأس المال و كما يأتي:

أ- تأثير التراكم الرأسمالي على نمو السكان.

ب- تأثير النمو السكاني على عملية تكوين رأس المال.[2]

3- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض: إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي.

4- يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.[3]

5- حالة الثبات: كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركـــود و الثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، و ذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعيـــة و المنافسة فيما بين الرأسماليين.[4]

- الخلاصة النهائية هي أن الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيس للنمو، و أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، و أن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد،

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص62.
[2] حربي محمد موسى عريقات، "التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)"، مرجع سبق ذكره، ص 116-117.
[3] مدحت القريشي، مرجع سابق. ص،63.
[4] العمري علي، مرجع سابق، ص، 51.

و من اجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة[1].

-نقد النظرية الكلاسيكية للنمو:

وجه البعض عددا من الانتقادات في معرض تقييمهم للنظرية الكلاسيكية و نجمل أهم هذه الانتقادات بالآتي:

1- الأرباح مصدر للادخار: هناك تجارب أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار و منها ادخار الطبقة الوسطى و كذلك ادخار الحكومة و القطاع العام.

2- الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات: يقول البعض بأنه ليس صحيحا و كما يقول شومبيتر فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.[2]

3- قوانين غير واقعية: استندت على قانون تناقص العوائد للأرض و على نظرية مالتوس في السكان، و قد قللوا من أهمية و إمكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد، كما أن السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضوها و أن نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان.[3]

4- سياسة التجارة الحرة الضعيفة: يشير البعض إلى ضعف التحليل الاقتصادي في تأييد أطروحة التجارة الحرة ,وان مؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لان المؤسسات أخذت تنمو و تتحول إلى احتكارات، وقد واجه التفكير في السوق الحرة تغيرا جذريا ، فليس هناك بلدا يكون فيه السوق هو

[1] حربي محمد موسى عريقات، "التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)"، مرجع سابق، ص ص،117-118.
[2] حربي محمد موسى عريقات، مرجع نفسه، ص،118.
[3] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص، 65.

السائد ، فحتى في الولايات المتحدة الأمريكية فان اختيارات السوق تعدل من خلال الاختيار العام و من خلال السياسات النقدية و المالية.[1]

5- إهمال النظرية للقطاع العام: يؤكد البعض بان النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأس مالي.

6- أهمية محدودة للتكنولوجيا: افترضت النظرية بان المعرفة الفنية معطاة و ثابتة عبر الزمن ، وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم و التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

7- تصورات خاطئة عن الأجور و الأرباح: أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية . بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح[2].

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي عند الكينزيين:

النمو الاقتصادي عند الكينزيين

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا و منتظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين ولم تتخلله أي مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي، الذي بالكساد العظيم خلال الفتـــرة (1930-1939) و الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية.[3] هذا ما أوقع أزمة في القطاع الاقتصادي الكلاسيكي ، وهذا نتيجة عجزه عن الإعطاء و تفسير لهذه الأزمة الاقتصادية.

[1] حربي محمد موسى عريقات، "التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)"، مرجع سابق، ص،118.
[2] حربي محمد موسى عريقات، مرجع نفسه، ص،119.
[3] حربي محمد موسى عريقات،مرجع نفسه، ص،125.

النمو الاقتصادي عند كينز :

نظرا للازمة الاقتصادية التي وقعت خلال الثلاثينات ، بدا الاهتمام من جديد بمسالة النمو الاقتصادي، و كانت بداية هذا الاهتمام عام 1939،عند ما جاء "جون ما ينارد كينز" بادعاء أن الاقتصاد كل محكوم من طرف قرارات المستهلكين فقدم نظرية في العمالة، كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات التجميعية أو الكلية، حيث وضع فيها عددا من الأسس الجديدة و التي من شأنها معالجة الوضع الراهن في تلك المرحلة، وترتكز هذه الأسس والقواعد في النقاط التالية:[1]

- ركز كينز اهتمامه على الاقتصاد الكلي بخلاف المفكرين الكلاسيكيون الذين ركزوا اهتماماتهم على كيفية تراكم رأس المال، وذلك من خلال تخصيص تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين أن أرباحهم هي مصدر تراكم رأس مال ، الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو.[2]
- يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأس مالي ليس بسبب العرض من السلع و الخدمات بل تكمن في الطلب الفعال الذي عرفه على أنه" جزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك و التراكم "و القصور أو الضعف الذي وقع عليه أدى إلى هذه المشكلة.
- يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل) و الدخل و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية و قانون "ساي".[3]
- يرى كينز ان الدخل الكلي يعتبر دالة من مستوى التشغيل في دولة و كلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي وان الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم التشغيـــل

[1] العمري علي، مرجع سابق، ص52.

[2] زير ريان، " أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (الفترة 2005- 2014) ، ماستر، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص35.

[3] العمري علي، مرجع سابق ،ص52.

و يتحقق ذلك عندما يتساوى طلب الكلي مع العرض الكلي و يرى كذلك أن الدخـل و التشغيل يعتمدان على معدل الاستثمار و الذي يتحدد من جهة بالكفاية الحدية لرأس المال أو العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة ، ومن جهة ثانية يتحدد بسعر الفائدة ، الذي يتحدد بدوره بتفضيل سيولة و عرض النقود فتغيرات الدخل تتحدد عن طريق الزيادة في الاستثمار وفق ما يسمى بالمضاعف الكينزي :

$$\Delta y=M.DJ$$

- الزيادة في الاستثمار x المضاعف = التغير في الدخل.[1]

لقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من اجل التوجيه لان الدخل حسبه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام على عكس ما اعتقده الكلاسيكيون بقولهم إن التشغيل التام يحدث تلقائيا[2].

المطلب الثالث : نماذج المفكرين الكنزيين:

نموذج هاورد دومارHarrodDomar :

يعتبر هذا النموذج أشهر نماذج الكنزيين الجدد، ويعتبر الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي، ووفقه يجب على كل بلد إدخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت، أي الإهتلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات، الأبنية،الطرق،والجسور...) وذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني ،ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي (من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي) لابد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الإهتلاك ، وتمثل هده الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال

[1] زير ريان، مرجع سابق ،ص37.
[2] العمري علي، مرجع سابق، ص53.

ويعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمارات و بالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي، يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي وأسهلها تطبيقا.

ينطلق هذا النموذج من مجموعة من الفرضيات:[1]

- ابتداء هناك توازن الاستخدام الكامل.
- الاقتصاد مغلق.
- أن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- إن الميل الحدي للادخار يبقى ثابت.
- إن معدل رأس المال الناتج (k / y) يبقى ثابت.
- إن المستوى العام للأسعار يبقى ثابت.
- إن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة.[2]

يشتمل النموذج على :

دالة الإنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين رأس المال، العمل وتأخذ الشكل التالي :

$$Y= Min \{vK : bL\}...(1)$$

وبافتراض أن هناك فائض للعمالة أو ندرة في رأس المال تصبح دالة الإنتاج خطية في رصيد لرأس المال على النحو التالي :

[1] وعيل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال (1990-2010)"، دكتوراه، غير منشورة،الجزائر، 2013-2014، ص48-49.

[2] حربي محمد موسى عريقات، "التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)"، مرجع سابق، ص127.

$$Y=vK\dots(2)$$

وبافتراض أن معدل الإهتلاك رأس المال يساوي الصفر،يتطلب شرط التوازن سوق السلع أن يتساوى الادخار مع صافي الاستثمار وذلك على النحو التالي :

$$I = \frac{dk}{dx} = K' = sK \dots (3)$$

و بتعويض Y من دالة الإنتاج يمكن التوصل إلى معدل نمو رصيد رأس المال.

$$G(k) = sv \dots (4)$$

وتعني هذه النتيجة أن رصيد رأس المال ينمو بمعدل يساوي معدل الادخار مضروبا في نسبة الناتج لرأس المال،ويلاحظ في هذا الصدد أن معدل نمو رأس المال يعتمد على معطيات سلوكية، كمعدل للادخار ومعطيات تقنية كنسبة الناتج لرأس المال ، وهي معطيات خارجة عن نطاق التحكم.

وللحصول على معدل نمو الإنتاج يمكن القيام بمفاضلة دالة الإنتاج مع الزمن نتحصل على:

$$y' = vK' \dots (5)$$

وبتعويض تعريف الاستثمار من المعادلة رقم (3) نتوصل إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

و تعني هذه النتيجة أن الناتج المحلي الإجمالي بنفس معدل نمو رصيد رأس المال، و يعتمد مثله على معطيات خارجية، سلوكية أو تقنية.

ويلاحظ أنه إذا كان معدل نمو السكان يساوي n فإن معدل نمو دخل الفرد كمؤشر للأداء التنموي يكون على النحو التالي :

$$G(Y) = sv - n \dots (7)$$

وتعني هذه النتيجة أن مؤشر الأداء التنموي يعتمد على معطيات خارجية بما في ذلك معدل نمو السكان.

إن تطبيق هذا النموذج يوصف بالسهل :

فإذا كانت لدينا فرضا v=0.2 و s=0.25 فان معدل نمو الاقتصاد سيكون ،

$$G(y) = (0.25)\times(0.25)=0.05$$

أي أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو بمعدل 5% ، واذا كان معدل نمو السكان n=0.03 فان ذلك يعني أن معدل نمو متوسط دخل الفرد يساوي 0.02 أي 2 % سنويا.

و من جملة الانتقادات التي وجهت إلى النموذج هي إن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها النموذج، و التي تجعله غير واقعي وكما يأتي:

- إن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار و معدل رأس مال الناتج غير واقعية ، حيث يمكن أن يتغير في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى متطلبات النمو المستقر.
- كما آن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس مال و العمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية لإحلال فيما بينهما تأثيرات التقدم التقني.[1]
- إن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.
- إن فرضية المساوات فيما بين معامل رأس مال الناتج و المعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية.[2]

[1] وعيل ميلود، مرجع سابق، ص30 .

[2] حربي محمد موسى عريقات، "التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)"، مرجع سابق، ص129.

المبحث الثالث : النماذج الجديدة للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول : نماذج النمو الاقتصادي عند المدرسة النيوكلاسيكية.

اولا: نموذج سولو solow (1956):

وهو يمثل احد نماذج النمو التيوكلاسيكي ، ويعد نموذج سولو امتداد لنموذج هارود – دومار ، حيث يركز كل منهما على أهمية الادخار و الاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ، ومن ثم النمو لاقتصادي بالمجتمع غير أن نموذج سولو يقوم على توسيع إطار نموذج هارود–دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو عنصر العمل،هذا فضلا عن إضافة متغير مستقل تالث وهو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي،الذي يظهر أثره على النمو في الأجل الطويل نتيجة التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معا.

وعلى عكس نموذج هارود– دومار الذي بنى على إفتراض ثبات غلة الحجم، فإن نموذج سولو يسمح باستخدام فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل و رأس المال،أي في الأجل القصير وفي ظل افتراض ثبات غلة الحجم للعنصرين معا أي في الأجل الطويل– فإنه يمكن أن يفسر أثر التقدم التكنولوجي على معدل النمو بالرغم أن سولو مثل غيره من الاقتصاديين يفترض أن المستوى التكنولوجي يتحدد من خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى،وقد استخدم تحليل سولو في نموذجه هذا دالة كب– دوجلس (cub-douglas) حيث يكون الناتج المحلي الإجمالي (y) دالة طردية في ثلاثة متغيرات وهي :

–عنصر العمل غير الماهر (L) – عنصر رأس المال البشري و المادي (K) – المستوى التكنولوجي (T) ويكون ثابت في الأجل القصير

$$y = TL^{\alpha}K^{\beta}$$

حيث تعبر :

(α) عن مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل، أي توضح النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي التي تنتج عن زيادة عنصر العمل بنسبة 1% وتكون قيمة $\alpha < 1$.

وتعبر (ج) عن مرونة الناتج بالنسبة لعنصر رأس المال،أي توضح النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي التي تنتج عن زيادة في عنصر رأس المال بنسبة 1% وتكون قيمة $\beta < 1$.

وطبقا لهذا النموذج، فإن النمو في الناتج المحلي (y) يكون مصدره واحد وأكثر من العوامل الثلاثة التالية:

1- حدوث زيادة كمية أو نو عية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني أو التعليم.

2- حدوث زيادة في رصيد رأس المال من طريق الادخار والاستثمار.

3- حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

وفقا لهذا النموذج فإن زيادة معدل الادخار المحلي،ومن ثم الاستثمار يؤديان إلى زيادة التراكم الرأسمالي بالمجتمع، مما يترتب عليه زيادة معدل النمو في الناتج المحلي.

وقد تم تطوير نموذج سولو هذا على يد سوان (swan) وآخرون،حيث تم من خلال هذا النموذج توضيح النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في ظل ثابت غلة الحجم،ويوضح سوان أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال ثلاثة عوامل هي :

- التغير في حجم العمالة.
- التغير في رصيد رأس المال بالمجتمع.

- التغير التكنولوجي.

ويشير التغير في الناتج المحلي (Δy) إلى النمو، ومن ثم يمكن تحديد صيغة النمو بعد بمفاضلة دالة الإنتاج السابقة تفاضلا كليا،في ظل افتراض ثبات غلة الحجم في الأجل الطويل،وبالتالي فإن:

$\alpha + \beta = 1$، وان $\alpha - 1 = \beta$

وهدا يعني أن التغير في عنصر العمل و رأس المال معا بنسبة معينة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي (y)بنفس النسبة،حيث أن :

$$\alpha + \beta = \frac{\Delta y}{\frac{\Delta L}{\Delta K}}$$

وبتطبيق التفاضل على دالة كوب – دوجلاس السابقة نصل إلى أن :

$$MY = M_{\circ} + \alpha M_1 L + \beta M_2 K$$

حيث تشير كل من:

M: إلى معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي.

$M_{\circ}$: إلى معدل التغير التكنولوجي.

M_1: إلى معدل النمو في عنصر العمل.

M_2: إلى معدل في عنصر رأس المال .

وبالتالي فانه من هذه المعادلة يتضح انه توجد ثلاثة عوامل تمثل مصادر النمو في الناتج المحلي بالمجتمع وفي ظل معرفة البيانات عن العاملين ومعدل النمو في الناتج المحلي ، يمكن تحديد دور العامل الثالث

كمتبقي وهذا ما يميز النموذج هذا النموذج عن النماذج السابقة ، حيث من خلال هذه المعادلة يمكن معرفة أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي كعنصر متبقي في الدالة السابقة.[1]

ثانيا: نموذج جيمس ميد Jims Mead:[2]

لقد أخذ "جيمس ميد "بالأسلوب الكلاسيكي الحديث و استخدم الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المختلفة، استخدم نفس الفرضيات في نموذج "سولو سوان"، كما افترض أن هناك منتج واحد يمكن استخدامه للاستهلاك و الاستثمار.

و انطلق من دالة الإنتاج التالية:

$$y = f(K.L.N.T)$$

y: الناتج الصافي أو الدخل الوطني.

K: المخزون الصافي لرأس المال و المتجسد في الآلات.

L: القدر المتاح من قوة العمل.

N: القدر المتاح من الاستخدام الفعلي للأرض و الموارد الطبيعية ،ويفترض " ميد" ثابت.

T: عامل الزمن المؤثر في التقدم التكنولوجي .

يرى ميد ان الناتج الصافي يمكن أن يزداد من سنة لأخرى بتغير العناصر الثلاثة وفق المعادلة التالية :

$$\Delta Y = V\Delta K + W\ \Delta L + \Delta Y$$

[1] السيد محمد السريتي و علي عبد الوهاب نجا، "النظرية الاقتصادية الكلية"، دط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص،348-349.

[2] وعيل ميلود، مرجع سابق، ص25-26.

V: الناتج الحدي لراس المال.

W: الناتج الحدي لقوة العمل.

ΔY: حجم الإنتاج نتيجة لتغير المستوى التكنولوجي T

ΔK: التغير في عنصر رأس المال.

ΔL: التغير في عنصر

ومنه فالنمو حسب هذا النموذج يعبر عنه بصيغة معادلات ومنه كالأتي:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{VK}{y} \cdot \frac{\Delta K}{k} + \frac{WL}{y} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta y'}{y}$$

Δy/y: معدل النمو السنوي الناتج.

VK/y:الناتج الحدي لرأس المال،وهي تمثل الجزء من الدخل الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات.

Δk/k: معدل النمو السنوي لمخزون رأس المال.

WL/L : الناتج الحدي لعنصر العمل والتي تمثل الدخل القومي،والذي يدفع كأجور لقوة العمل.

ΔL/L: معدل النمو السنوي لقوة العمل.

Δy'/ y: معدل النمو السنوي في التقدم التكنولوجي.

وتعتبر هذه المعادلة الأساسية لنموذج "ميد" والتي توضح أن معدل النمو الاقتصادي الممثل بمعدل نمو الناتج وهو محصلة لثلاث معادلات مرجحة للنمو هي معادلة النمو لمخزون رأس المال ومرجح بالناتج الحدي لرأس المال ومعدل نمو السكان المرجح بالناتج الحدي لقوة العمل ومعدل النمو التكنولوجي.

وكاستعراض عام حول نمو "ميد" نقول أنه اعتبر معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي كثوابت وأن التغير في معدل النمو يتحقق وفق سلوك كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال وحجم الادخار والناتج الحدي لقوة العمل عبر الزمن.

ففي حالة ثبات معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي مع زيادة معدل المدخرات فهذا سيؤدي إلى رفع نصيب الفرد من رأس المال وتنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال وهذا الانخفاض يمكن الحد منه في حالة زيادة إمكانية إحلال رأس المال محل كل من العمل و الموارد الطبيعية وإذا كان المستوى التكنولوجي ملموسا فالإنتاجية الحدية لرأس المال ستأخذ في الارتفاع بدلا من الانخفاض.

المطلب الثاني : النظرية الداخلية.

نظرية النمو الداخلية :

إن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق،وباختصار فإن منظوري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل النمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره،والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو سولو ومنذ منتصف الثمانينات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفرو قات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين البلدان المختلفة مدفوعة بما يسمى بالنظرية الجديدة (أو الداخلية) للنمو فالدراسات التي ظهرت مثل دراسة (Banmal) عام 1986 ،لم تجد أي أثر لالتقاء لمعدلات

دخول أفراد فيما بين البلدان العالم المتخلفة (المتقدمة النامية) كما تنبأت به النظرية الكلاسيكية المحدثة و المستندة إلى فرضية تناقص عوائد رأس المال، والتي تقود إلى نمو أسرع في البلدان الفقيرة مما تحققه البلدان الغنية المتقدمة،وعليه فإنه ظاهرة عدم التقاء معدلات دخول الأفراد فيما بين البلدان العالم المتخلفة هي التي ألهمت تطوير النظرية الجديدة،والتي تلغي الفرضية المتعلقة بتناقص عوائد رأس المال،وقد تبين أنه في فرضية ثبات العوائد أو تزايد العوائد لا يحدث تقارب في معدلات دخول لأفراد فيما بين البلدان،وفي حالة عدم وجود حالة تناقص العوائد على رأس المال فإن الاستثمار يكون مهما جدا طويل الأمد،وإن مثل هذا النمو يكون داخليا.[1]

وقد بدأ هذه النماذج الاقتصاديان (R.lucas)في1988و(Paul Romer) في 1986ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفورات خارجية مترادفة مع تكوين رأس المال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض أو معامل رأس المال الناتج من الارتفاع وقد تم اختيار نموذج الادخار البسيط لتقديم المعادلة :

$$g_i = a + b_1(Pc\ y)$$

حيث gi : معدل نمو الإنتاج للفرد بالنسبة للبلد (i) لعدد من السنوات و Pcy : يمثل المستوى الأولي من معدل دخل الفرد،فإذا وجد أن المعامل (b1) معنوي وسالب فإنه سيكون دليلا على التقاء الذي يفرضه النموذج الكلاسيكي المحدث،أي أن البلدان النامية تنمو بأسرع من البلدان المتقدمة إلا أن الدراسات لم تثبت وجود التقاء و التباعد، أن البلدان المتقدمة تستمر بالنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو البلدان الفقيرة، و حيث أن هذه الفرضيات ليست صحيحة، فلا يمكن أن يكون هناك إلتقاء غير مشروع، بل يمكن أن يكون هناك التقاء مشروط إذا افترضنا ثبات كل العوامل المؤثرة في نمو معدل دخل

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص79.

الفرد بما فيها نمو السكان (p) و معدلات الاستثمار (I\Y) و متغيرات تؤثر في إنتاجية العمل مثل التعليم (ED) و البحث و التطوير (R&D) و التجارة (T) و كذلك متغير غير اقتصادي مثل الاستقرار السياسي (PS)، و إذا وجدنا من تقرير المعادلة المذكورة سابقا (مضافا إليها المتغيرات الإضافية المذكورة) بأن إشارة المعامل (b1) سالبة فإنها تؤكد فرضية النمو الكلاسيكي المحدث، أي سوف يكون هناك إلتقاء لمعدلات النمو في البلدان المتقدمة، و البلدان النامية و بعكسه إذا كانت إشارة المعامل موجبة فسوف يكون هناك اختلاف في معدلات النمو في البلدان المختلفة و سوف نأكد نظرية النمو الداخلية، ، أن المتغيرات العديدة المذكورة أعلاه تكون مؤثرة و أنها هي التي تمنع الإنتاجية الحديثة لرأس المال من الانخفاض، و قد أشار (N.Kaldor) إلى حقيقة أنه رغم استمرار تراكم رأس المال و زيادة مقدار رأس المال للفرد خلال الزمن فإن معامل رأس المال الناتج (K/Y) يبقى ثابتا مما يعني ثبات عوائد رأس المال، و يمكن تفسير (N.Kaldor) في تأثير الابتكار لدالة التقدم التكنولوجي و التي تربط بين معدل نمو الإنتاج للفرد و معدل نمو رأس المال للفرد.[1]

-نقد النظرية الجديدة (الداخلية):

واجهت النظرية الجديدة (الداخلية) بعض الانتقادات و أهمها ما يأتي:

أن أحد أهم عيوبها هي أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية للنيوكلاسيكية و التي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية و أن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يتعلق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الإرتكازية الضعيفة و الهياكل المؤسسية غير الكافية و أسواق رأس المال و السلع غير كاملة، وبسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية

[1] حربي محمد موسى عريقات، "التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)"، مرجع سبق ذكره، ص131-133.

تكون محدودة و خاصة عند مقارنة بلد ببلد آخر. و الدراسات التطبيقية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير وواسع.[1]

و ختاما و رغم أن هذه النظرية لا تزال في مراحلها التكوينية فإنها مع ذلك تساهم في توفير فهم أفضل لاختلافات النمو الطويل الأمد في تجربة البلدان المتقدمة و النامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي[2].

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلية.

أولا: نموذج AK:

يعتبر نموذج AK أحد أهم و أبسط النماذج المفسرة لعملية النمو الداخلي و الذي ينطلق من دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y=AK \ldots\ldots (1)$$

حيث : y= حجم الإنتاج

K= مخزون رأس المال

A= ثابت يرمز إلى اثر العامل التكنولوجي وهو الكمية المنتجة من طرف واحدة من رأس المال.

وتقوم هذه المعادلة على استبعاد خاصية تناقص غلة الحجم لعنصر راس المال ، وان كل وحدة إضافية من عنصر رأس المال تعطي ما مقداره A وحدة إضافية من حجم الناتج ، إذ أوضح (ثابت) أن ذلك يعد

[1] حربي محمد موسى عريقات، "التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)"، مرجع سابق ، ص133.

[2] مدحت القريشي، المرجع السابق ،ص82.

معقولا بإضافة عنصر رأس المال البشري ، وهذه الخاصية تشكل الفرق بين هذا النموذج ونموذج النيوكلاسيك (سولو) ولدينا:

$$DK=Sy-\sigma K \ldots..(2)$$

أي ان تغير مخزون رأس المال هو عبارة عن الفرق بين الاستثمار (Sy) و اهتلاك المال واعتبار أن حجم الناتج (y) دالة في راس المال (K) ، وتقم بإجراء بعض : الحسابات:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta y}{K} = \frac{Sy}{k} - \frac{\sigma k}{k} \ldots\ldots\ldots (3)$$

$$\frac{\Delta K}{y} = \frac{\Delta K}{k} = SA \ldots\ldots\ldots (4)$$

وتوضح المعادلة (4) كيف يتحدد معدل النمو الاقتصادي $\frac{\Delta Y}{y}$ ، حيث انه لما يكون $SA > \sigma$ فان الاقتصاد يحقق معدل نمو ايجابي بغض النظر عن طبيعة العمل التكنولوجي داخلي أو خارجي . وكما رأينا في النموذج النيوكلاسيكي " سولو " حيث أن الادخار يؤدي إلى تحقيق لنمو اقتصادي مؤقت بحكم انه يستمر إلى غاية وصول الاقتصاد إلى حالته المستقرة الجديدة وفقط ، وان العامل التكنولوجي الخارجي هو الوحيد المؤثر على الحالة المستقرة للاقتصاد ومن ثم في النمو الاقتصادي ،لكن هذا النموذج ومن خلال المعادلة (4) يتوضح لنا الأهمية الكبرى لعامل الادخار الذي يؤدي ارتفاعه إلى مستويات عالية ودائمة من النمو الاقتصادي .

ويواجه هذا النموذج عدة انتقادات فيما يخص ارتكازه على خاصية غياب تناقص غلة الحجم لعنصر رأس المال ، لكن هذا النموذج لا يقوم على المفهوم التقليدي لرأس المال و المتمثل في الآلات و التجهيزات الأراضي و المباني والذي يصح عليه قانون تناقص غلة الحجم ، لكنه يقوم على من خلال

المقدار (A) وهذا مقدار ثابت و ايجابي وقد تصح عليه خاصية تزايد غلة الحجم ، حيث ان رأس المال بمفهومه الواسع حسب هذا النموذج يتضمن المعرفة و تقنيات الإنتاج ، وهذا ما أمكن اعتبار المعرفة و التأهيل من عناصر رأس المال و بالتالي واقعية انطلاق النموذج من خاصية ثبات غلة الحجم لرأس المال إذ ان المال على هذا الشكل يتكون من رأس المال بشري.[1]

ثانيا: نموذج romer 1986 :

صاغ romer نموذجه كالاتي :

النموذج يحتوي على مؤسسة منفصلة عن بعضها البعض ، اي أن لها نفس دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاص cobb-dougles

$$Yit = ((kit)^{1-b} (At\ Lit)^{B} \ldots\ldots\ldots(1)$$

Yit= انتاج المؤسسة (i) في الفترة (t)

Lit= و kit كمية العمل و رأس المال المستعمل من طرف كل مؤسسة .

A: رأس المال المرن أو المعرفة لكل المؤسسات و المرتبطة برأس المال الاجمالي $\sum \varepsilon kt$ مع أن ،

$$A=((A)^{1\backslash B} (\varepsilon kit)^{\alpha} \ldots\ldots\ldots(2)$$

ومن تصبح المعادلة (1) كما يلي :

$$Yit= (kit)^{1-B} [A^{1\backslash B} (\sum_{i=1}^{n} kit^{\alpha} Lit]$$

[1] بودخدخ كريم، "سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2009-2001)"، الماجستير، جامعة دالي ابراهيم-الجزائر،2009-23010، ص119.

وفي حالة إذا ما كان لعمل ورأس المال موزعين بحصص متساوية بين المؤسسات فالإنتاج الكلي (المجمع) للاقتصاد ككل هو:

$$\sum_{i=1}^{n} = \left[\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right]^{1-B} \left[(A)^{1/B}\left(\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right)^{\propto} \sum L_{it}\right]^{\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots \quad (4)$$

و العلاقة (4) تصبح :

$$\sum_{i=1}^{n} y_{it} = A\left[\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right]^{1-B+\propto B}\left[\sum_{i=1}^{n} L_{it}\right]^{B} \dots\dots\dots\dots\dots \quad (5)$$

نضع:

$$y_t = \sum_{i=1}^{n} y_{it}$$

$$k_t = \sum_{i=1}^{n} k_{it}$$

$$L_t = \sum_{i=1}^{n} L_{it}$$

تصبح العلاقة (5): كما يلي:

$$y_t = A(k_t)^{1-B+\propto B}(L_t)^{B} \dots\dots\dots\dots\dots \quad (6)$$

ومنه المردودية الخاصة هي:

$$r_{it} = (1 - B)AL_t{}^{B}K_t{}^{B(\alpha-1)} \dots\dots\dots\dots\dots (7)$$

نقوم بتعويض a الموجودة في المعادلة (2) في المعادلة (7) نحصل على:

$$r_{it} = (1 - B)AL_t{}^{B}K_t{}^{B(\alpha-1)} \dots\dots\dots\dots\dots (8)$$

والمردودية الاجتماعية تصبح كما يلي:

$$r_{it} = (1 - B - \propto B)AL_t{}^{B}(K)^{B(\alpha-1)} \dots\dots\dots\dots\dots (9)$$

انطلاقا من المعادلتين (8) و(9) تظهر أن المردودية الخاصة أقل من الاجتماعية هذا ما يفسر بالخارجية.

نقوم الآن بدراسة مشكل النمو من خلال المردود عبر تكوين هاملتون لدالة المنفعة.

$$Max.U = \int_0^{\infty} \frac{c^{1-\sigma} - 1e^{-pt}}{1-\sigma} dt \dots\dots\dots\dots (10)$$

$$k^* = f(k) - c - (s+n)k$$

افترض أن عدد السكان ثابت و $\alpha = 1$ منه:

$$f(k) = AKL^B \dots\dots\dots\dots (11)$$

$$k^* = f(k) - c - \delta k$$

δ: نسبة انخفاض رأس المال.

وحسب شروط هاملتون.

$$M = \frac{c^{1-\sigma}e^{-pt}}{1-\sigma} + \lambda\big(f(k)\big) - c - \delta k \dots\dots\dots\dots (12)$$

ونستعمل تقنيات لمراقبة المثلى من أجل التعظيم داخل الزمن ونحصل على معدل النمو المجتمع كما يلي:

$$g_o = \frac{c^{\alpha}}{c} = \sigma(AL^B - \delta - P) \dots\dots\dots\dots (13)$$

ومعدل النمو لكل رأس مال هو:

$$\frac{k^{\alpha}}{k} = AL^B - \frac{c}{k} - \delta \dots\dots\dots\dots (14)$$

ونفس الطريق تؤدي بنا إلى حساب معدل النمو غير المركز وهو:

$$g_e = \frac{c^*}{c} = \delta[(1 - B)AL^B - \delta - P] \dots\dots\dots\dots (15)$$

يتضح أن $g_o > g_e$ وهذا باعتبار أن الأتوان لا تأخذ بعين الاعتبار قراراتها الفردية الخارجية المنتسبة من طرف مساهة رأس المال الإجمالي.[1]

ثالثا: نموذج Lucas 1988:[2]

يقوم نموذج Lucac على عدة فرضيات أهمها ما يلي :

- الاقتصاد يتكون من قطاعين الأول يكون لإنتاج السلع ، و القطاع الثاني لتكوين رأس المال البشري
- كل الأعوان الاقتصاديين متماثلين ، وعدد هو ثابت N.
- دالة الإنتاج الكلية لقطاع الإنتاج هي: $yt = AKt^{\alpha} (\mu tHt)^{\alpha}$ وهي دالة cobbdoglas لها مردودية سلم ثابت ، حيث A معامل سلمي ، Kt مخزون رأس المال المادي ،Htمخزون رأس المال البشري ، µt متغير يمثل حجم رأس المال المستعمل في الإنتاج مع :
- الاستثمار في قطاع إنتاج السلع يعطى بالمعادلة $it=kt- \delta kt$

[1] العمري علي، مرجع سابق ،ص ص 67-69.

[2] بنابي فتيحة،"السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر"، الماجستير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص 44 .

- التوازن عمل – موارد يكتب كما يلي $yt=Ct+It=ct+kt+\delta kt$

- معادلة تراكم راس المال البشري وهي: $\frac{Ht}{Ht}=\beta(1-\mu)^b HCt$

حيث β معامل سلمي موجب يمثل انتاجية التكوين و c،b هي معاملات موجبة مع افتراض أن هناك نمو متوازن ، و الزمن المستعمل في العمل ثابت ($Ut=\mu$) ومعدل نمو الإنتاج مماثل لمعدل نمو رأس المال المادي ، وبالتالي فان معدل نمو رأس المال البشري يجب يكون مماثل لهذا المعدل .

فإذا كانت $c=1$ فان المر دودية الحدية لرأس المال البشري في تكوين هذا الأخير تكون ثابتة وفي حالة $c>1$ فان النمو يكون بمعدل متزايد ومتوتر، وفي حالة $c<1$ فان النمو يكون بمعدل متناقص.

النمو الداخلي يكون على حد الموسىLE FTL DE RASOIR ، أي لا يمكن الإنتاج إلى إذا كانت مرد ودية رأس المال البشري في إنتاج رأس المال البشري ثابتة النموذج Lucas يدرس في حالة $c=1$ (ونأخد $b=1$ للتبسيط).

خلاصة الفصل:

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى جميع الشعوب و الأمم بمختلف ثقافاتها وأيدلوجياتها للعمل على تحقيقه و البحث عن الوسائل و العوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد المتمتع به ككل، و النمو الاقتصادي يكون بزيادة الدخل الفردي للسنة الحالية مقابل السنة الماضيـة و يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول و تخلفها ، يعد هدف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى لها الحكومات الدول من اختلافها ، و خصوصا عندما يتعلق الأمر بالدول الناميـــة و المتخلفة التي تسعى دوما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الخروج من دائرة التخلف و محاربة الفقر وما يصاحبه من معضلات اقتصادية و اجتماعية ، فالنمو الاقتصادي هو ذلك المفهوم الكمي المعبر عن نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي الخام لأي اقتصاد كان ، يبرز النمو كأحد أهم المواضيع الاقتصادية الخاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي الخاصة من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي.

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة قياسية وتحليلية لكل هذه المعطيات النظرية معتمدين على مجموعة معطيات إحصائية ،نرى انه من الواجب دراستها وهذا لارتباط بعضها البعض وسنحاول معرفة فيما إذا كانت هذه الدراسة الإحصائية تتوافق مع النظرية الاقتصادية لذلك سنحاول تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، سنقوم في المبحث الأول بعرض الدراسات السابقة ،أما في المبحث الثاني فسنقوم بعرض انخفاض أسعار البترول في الجزائر أما في المبحث الأخير فسنقوم من خلاله بدراسة تطبيقية لتأثير سعر النفط على النمو الاقتصادي الجزائري وهذا بالاعتماد على فكرة التكامل المتزامن .

المبحث الأول: الداسات السابقة

المطلب الأول :حاج بن زيدان 2013 دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة : الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010:

هذا العمل يهدف إلى دراسة أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عرفت دول MENA تحديات اقتصادية وتباطؤ النمو رغم توافر الموارد لديها

تشير الدراسة إلى أن الزيادات في أسعار البترول لها تأثير ذات دلالة إحصائية وإيجابية على الناتج المحلي الخام لبلدان المنطقة المختارة "الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر" بمعدلات مختلفة، وقد أدى هذا الاعتماد على سلعة واحدة "البترول الخام" إلى ارتفاع معدل التذبذب كسمة بارزة للنمو لدى بلدان من المنطقة نفسها وأخرى.

على قطاع البترول أكثر من القطاعات الأخرى، وقلة التنوع MENA تشير النتائج إلى تركيز عال

الإنتاجي مما جعلها رهينة الصدمات الخارجية.

نتائج الدراسة:

باستقراء الوضع الحالي للاقتصاديات دول المينا يتم الخروج ببعض الاستنتاجات، أهمها:

تقلبات أسعار البترول العالمية تؤدي إلى انتعاش، أو تذبذب معدلات النمو الاقتصادي في كافة الدول-

المنتجة ولكن بنسب متفاوتة حسب مستوى تبعية هذا النمو، والاقتصاد لهذه السلعة وكذا الحال بالنسبة إلى الدول غير المنتجة في المنطقة.

-ترتبط سياساتها الاقتصادية، والاجتماعية، والإنمائية بالإيرادات البترولية التي تشكل ما يزيد عن 31 % من الإيرادات العامة، والجزائر حالة تم مقارنتها بالدول المعنية بالدراسة.

-وجود فعلي لضآلة المنتجات غير البترولية نسبة إلى المنتجات البترولية والمنتجات الإستخراجية الأخرى مما يبرز حال دعائم النمو.

-تزايد اعتبار البترول سلعة مالية فاقت حدود المضاربة ليكون محور الاستثمارات طويلة الأجل.

-تتقلب أسعار البترول بسبب ظروف نمو الطلب العالمي عليه، وعرضه؛ وكذا بلوغ الطاقة الإنتاجية أقصاها لدى الدول خارج الأوبك بالدرجة الأولى، والاستكشافات المحدودة لدى طرفي المعادلة.

بروز البدائل الطاقوية، و ا لطاقة التكريرية العالمية المحدودة، وكفاءة استخدام الطاقة، ورواج نظرية ذروة الإنتاج والاحتياطي العالمي للبترول غير المتزايد مما يحد من مستوى الثقة في نموها.

-قرارات الأوبك، واستراتيجياتها، والأزمات والظروف الاستثنائية، والمؤشرات السياسية والأزمات الاقتصادية لها أدوار مهمة في العلاقة المبررة سابقا.

-علاقتها بالانتعاش الاقتصادي لدى دول المتقدمة والصاعدة على حد سواء (الصين والهند وبلدان أمريكا اللاتينية[1].

1. حاج بن زيدان 2013 دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة : الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010

المطلب الثاني: العمري علي 2008دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006:

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة حقيقة العلاقة التي تربط بين سعر النفط الخام والنمو الاقتصادي، بالرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذتها الدولة من خلال عزل الاقتصاد الوطني عن التغيرات الكبيرة التي تحدث لأسعار النفط إلا أن التأثير يعني يراوح نفسه وهذا بالرغم من أننا من المنتجين للنفط وليس كمستهلكين له .

بعض نتائج الدراسة والتي كانت كما يلي:

- أثرت أزمة السبعينات على جميع أطراف السوق البترولية، تميزت بالايجابية بالنسبة للدول المنتجة وبالسلبية على الدول المستهلكة .
- لاحظنا بعد أزمة 1986ان أسعار النفط تميزت بنوع من الاستقرار، قامت خلالها الدول المستهلكة بتكشف استراتيجياتها .

بعض نتائج الدراسة القياسية:

- تتأثر الجباية البترولية تأثرا كبيرا بأسعار النفط الخام، حيث إذا ارتفعت أسعار النفط ب 0.327 يؤدي ذلك إلى ارتفاع الجباية البترولية بدولار واحد.
- إن علاقة سعر النفط الخام مع الناتج الداخلي الخام علاقة طردية .
- إن متغيرات الدراسة هي الناتج الداخلي الخام ،الجباية البترولية لاتفسر أسعار النفط[1].

1. العمري علي 2008دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 20061970

المبحث الثاني: انعكاسات انخفاض أسعار البترول في الجزائر

المطلب الأول: النفط في الجزائر

تعد الجزائر الدولة التاسعة في منظمة أوبك بحسب عائدات النفط، وقد صُنِّفت الجزائر في المركز التاسع من حيث صافي عائدات صادرات النفط لدول أوبك للنصف الأول من عام 2008 بعائدٍ يبلغ 4 مليار دولار، حسب تصنيف أعدته إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية .من جهةٍ أخرى، فإنَّ الرقم الذي أعلنه وزير الطاقة الجزائري شكيب خليل يفيد بأن صادرات الجزائر النفطية خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2008 بلغت 2.27 مليار دولار.

أجمع خبراء ومختصون في القضايا الطاقوية أن السياسة التي طبقتها

شركة سوناطراك بين 2000 و2010 تسببت في تدمير أكبر حقلين للنفط والغاز في البلاد،

وهما حاسي مسعود وحاسي الرمل[21].

المطلب الثاني: الجزائر أكبر دولة متضررة من انهيار أسعار البترول

أكد مدير العام الأسبق، عبد المجيد عطار، على فقدان منظمة الدول المنتجة للبترول ''الأوبك'' لدورها الفعال وقدرتها على التأثير في الأسواق النفطية وبالتالي التحكم في الأسعار، مؤكدا أن الجزائر تبقى أكبر دولة متضررة في المنظمة من انخفاض أسعار البترول، التي نزلت تحت عتبة 90 دولارا للبرميل. نع عبد المجيد عطار استمرار انخفاض أسعار البترول تحت هذه العتبة سنة أخرى، بالنظر إلى العوامل

[1]www.wikipedia.org.

التي تتحكم حاليا في تحديد الأسعار، انطلاقا من الركود الاقتصادي الذي يميز خلال السنوات الأخيرة اقتصاديات أكبر الدول، زيادة على الكميات الكبيرة التي تم ضخها في الأسواق النفطية .

وحسب الرئيس المدير العام الأسبق لسوناطراك الذي نزل أمس ضيفا على منتدى ''الخبر'' حول ''انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري''، فإن منظمة الأوبك لم تعددورها في التأثير على أسعار البترول، مشيرا إلى أن دولة واحدة وهي السعودية وبحكم الكميات الكبيرة التي تنتجها، لا تزال تؤثر في أسعار النفط، إلى جانب دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي اشتبه، نفس المتحدث، في تواطئها مع السعودية للضغط على سياسات الأسعار، ليؤكد بذلك ما تم تداوله في العديد من وسائل الإعلام الأجنبية. وحسب نفس المسؤول، فإن فرضية المؤامرة والتواطؤ بين الدولتين، يمكن قراءتها أيضا من خلال الضغوط التي تتلقاها روسيا في إطار أزمتها مع أوكرانيا، والتي أثرت في إمدادات روسيا من النفط والتي تعد من أكبر الدول المنتجة. وحسب عطار، فإن عوامل أخرى أضحت تتدخل في تحديد أسعار البترول، غير تلك التقليدية والمتمثلة في العرض والطلب، مثل معدلات الفائدة المعتمدة في استدانة الشركات البترولية .

من جهة أخرى، أكد المسؤول السابق لشركة سوناطراك، أن الجزائر تبقى أكبر دولة متضررة من انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى جانب ليبيا بحكم الكميات القليلة التي تقوم بإنتاجها. ووصف الرئيس المدير العام الأسبق لسوناطراك الوضعية التي يعيشها الاقتصاد الوطني حاليا بعد انخفاض الأسعار بـ«المقلقة''، بالنظر إلى نفقات الدولة الهائلة خاصة بالنسبة لميزانية التسيير..

على صعيد آخر، أكد عطار أن الاكتشافات المقبلة للحقول النفطية لن تكون هامة مثل سابقتها، حيث لن تتمكن من تلبية احتياجات الجزائر من الريع النفطي .

في نفس الإطار، أكد نفس المسؤول أن الاكتشافات النفطية للجزائر لم تنجح في إعادة تجديد

احتياطات الجزائر من النفط، التي تعود نسبة 50 بالمائة منها إلى تحسين معدل الاسترجاع، مثل ما يحدث حاليا في حقول البترول المتواجدة بحاسي مسعود والتي يتراوح معدل الاسترجاع بها بين 29 إلى 30 بالمائة. بخصوص الغاز الصخري، توقع نفس الخبير بأن إنتاجه لن يكون قبل 2030[3].

المطلب الثالث: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

أشار كل من عبد المجيد عطار، المدير العام الأسبق لسوناطراك، ومراد برور إلى أن أسعار النفط تعرف تغيرات متواصلة، وقد عرفت أوضاعا مماثلة في 2008، أين بلغت الأسعار أقصاها بقرابة 140 دولار وتدنت إلى 32 دولارا، وبالتالي فإن الإشكال لا يطرح في الأسعار بقدر ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يظل ريعيا بامتياز، وبالتالي رهين إيرادات المحروقات .

واعتبر مراد برور أننا في الجزائر نعيش تحت وقع الهاجس من أي تغييرات في أسعار النفط، معتبرين إياها مأساة، في حين أن تقلبات الأسعار عادية في عرف أسواق البترول والمواد الأولية، وتوقع برور إمكانية استمرار الانخفاض في الأسعار أسابيع أو أشهرا، حيث أن الأسعار من الناحية الهيكلية تتجه إلى أسفل .

بالمقابل أكد عطار على أن السيناريو الحالي يختلف عن ذلك الذي عايشناه في السبعينات، حيث أن العوامل التقليدية ليست وحدها هي التي تحدد أسعار البترول، مضيفا أن السوق يعرف فائضا في العرض مقابل انكماش في الطلب، كما أن هنالك بلدانا مثل الولايات المتحدة والعربية السعودية تؤثر في مسار تطور الأسعار، واعتبر عطار أن الجزائر من بين البلدان الأكثر تأثرا بتراجع الأسعار إلى حدود 80 دولارا للبرميل، على عكس بلدان أخرى لديها هامش، معتبرا بأن الجزائر تنتج بأقصى قدراتها، كما أن مستويات الإنفاق ترتفع تباعا، فضلا عن الواردات .

[1] www.aljazeera.net

من جانبه، شدد الخبير المالي والاقتصادي عبد الحق لعميري على نقائص التسيير، مشيرا إلى أنه لا يوجد في الأساس دول متخلفة، بل هناك دول مسيرة بطريقة سيئة، مشددا على أهمية رد فعل السلطات، لأنه في حالة الاستمرار في نفس السياسات المعتمدة، فإن النتيجة حتما ستكون مماثلة، أي أننا سنتجرع الفشل مجددا، مضيفا أن الجزائر أمامها فرص عديدة للخروج من الوضع الحالي المتسم بالتبعية شبه المطلقة للمحروقات[4].

المبحث الثالث:الدراسة القياسية

إن قيم المتغيرات المراد دراستها و التي أخذت من مصادر فقد قمنا بإدخال الدالة اللوغاريتمية على كل المتغيرات محل الدراسة وذلك من اجل تجانس المعطيات.

من خلال هذه الدراسة سوف نتعرف ما إذا كان لسعر النفط اثر على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال استخدام برنامج Eviews8.

البيانات محل الدراسة هي عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من1980-2013أي حجم العينة المستعملة34 .

وتتمثل متغيرات الدراسة في ما يلي :

- **المتغير التابع**: المتمثل في الناتج المحلي الخام pib .
- **المتغيرات المستقلة**: المتمثلة في:

pp : سعر النفط .

[1] www.aljazeera.net

fis : الجباية البترولية.

dgov : نسبة النفقات العمومية إلى الناتج الإجمالي الخام.

ليصبح النموذج النهائي كالأتي :

$$\ln pib = c_0 + \alpha_1 \ln pp + \alpha_2 \ln fis + \alpha_3 \ln dgov + \varepsilon_t$$

المطلب الأول: تعريف المتغيرات

متغير الناتج المحلي الخام : المعبر عنها بالدولار و رمزنا لها بالرمز pib والبيانات مأخوذة من موقع البنك الدولي.

متغير سعر النفط : المعبر عنها بالدولار و رمزنا لها بالرمز pp والبيانات مأخوذة من موقع منظمة النفط العالمية.

متغير الجباية البترولية: المعبر عنها بالدولار بعدما تم تحويلها من الدينار إلى الدولار وذلك بقسمة الجباية البترولية على سعر الصرف و رمزنا لها بالرمز fis، البيانات مأخوذة من صندوق النقد الدولي و الوكالة الوطنية للاستثمار .

متغير النفقات العمومية: وهي نسبة النفقات العمومية إلى الناتج الإجمالي الخام المعبر عنها بالدولار ورمزنا لها بالرمز dgov و البيانات مأخوذة من البنك الدولي .

قبل التطرق إلى اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والبواقي قمنا بتمثيل متغيرات الدراسة بيانيا:

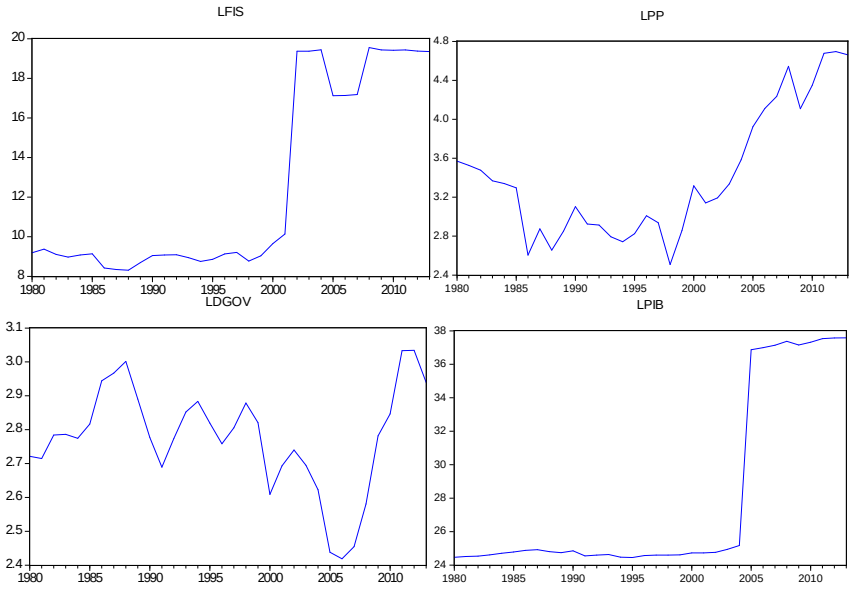

المصدر : من إعداد الطالبتين (الملحق رقم 2) **الشكل2**

نلاحظ من الشكل البياني إن السلاسل الزمنية غير مستقرة ووجود مركبة اتجاه عام وعليه سنقوم باختبارات الاستقرارية لإرجاعها مستقرة .

المطلب الثاني: اختبارات الاستقرارية

1- استقرارية السلاسل الزمنية:

* اختبار الجذر الأحادي: "unit roots"

من احد شروط الضرورية لإجراء اختبارات التكامل المتزامن،هو أن تكون السلاسل الزمنية و البواقي مستقرة من نفس الدرجة ،وإلا فانه لا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات ،لذلك نستعمل هنا اختبار"ADF"من اجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية .

** اختبار ديكي فولر المطور:" ADF" Augmented Dickey Fuller

للقيام بالاختبار"ADF" على كل متغيرة نستعمل طريقة " OLS" لتقدير النماذج القاعدية الثلاثة لكل متغيرة.

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{\rho} \emptyset_j \Delta Y_{t+j+1} + \varepsilon_t \dots . (1)$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{\rho} \emptyset_j \nabla Y_{t+j1} + C + \varepsilon_t \dots . (2)$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{\rho} \emptyset_j \Delta Y_{t+j+1} + C + d_t + \varepsilon_t \dots . (3)$$

حيث ان:Δ تفاضل المتغيرة.

اختبار ال:ADF يرتكز على الفرضيات التالية:

$$H_0 = \Delta_j = 1$$

$$H_1 = \Delta_j < 1$$

* قبول الفرضيةالعدمية H_0 معناه وجود جذر أحادي ، ومنه السلسلة غير مستقرة وباستعمال طريقة "OLS" لتقدير Δ_jفي النماذج الثلاثة فاننانحصل على $t\Delta_j$ التي تخضع لتوزيع " Student"

فإذا كانت $t\Delta_j$ القيمة المحسوبة اكبر من إحصائية" Student" الجدولية، فإننا نقبل الفرضية H_0 أي يوجد جذر أحادي .

* واما اذا كانت $t\emptyset_j$ القيمة المحسوبة اصغر من إحصائية" Student " الجدولية، فإننا نرفض الفرضية العدمية ، ونقبل الفرضية البديلة ، ومنه السلسلة مستقرة.

اختبار ديكي فولر المطور "ADF"

" نحصل على النتائج التالية:

باستعمال برنامج"Eviews8

الجدول1: اختبار ديكي فولر المطور "ADF"(1980-2013)

المتغير	القيمة الجدولية t statistique	القيمة المحسوبة tcal	احتمال وجود(R)أحادي جذر brobعند 5 %
Lpib	-1 ,701830	-3,552937	0,7278
Lpp	-1,808482	-3,552973	0,6778
Lfis	-1,950434	-3,568379	0,6036
Ldgov	-3,008495	-3,557759	0,1456

المصدر : من إعداد الطالبتين (الملحق رقم 3)

تظهر النتائج في الجدول1 أن القيمة المحسوبة tcalاكبر من القيمة

الجدوليةt statistique عند مستوى معنوية 5% ومنه قبول الفرضية العدمية $H_0 = \square_j = 1$

وبالتالي كل متغيرات الدراسة غير مستقرة، ولإرجاعها مستقرة نطبق عليها الفروق من الدرجة الأولى1.

الجدول 2:اختبار ديكي فولر المطور "ADF" من الدرجة الأولى

المتغيرة	القيمة الجدولية tstatistique	القيمة المحسوبة tcal	احتمال(R) جذر أحادي brobعند 5%
Lpib	-5,830339	-3,557759	0,0004
LPP	-5,573969	-3,562882	0,0004
Lfis	-6,699241	-3,568379	0,0000
Ldgov	-3,680264	-3,557759	0,0385

المصدر : من إعداد الطالبتين (الملحق رقم3)

تظهر النتائج في الجدول2 أن القيمة المحسوبة tcal اصغر من القيمة الجدولية

Tstatistique عند مستوى معنوية 5% واحتمال وجود (R) الجذر الأحادي

أي كل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة وبالتالي رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية

البديلة وعليه فان السلاسل الزمنية لكل المتغيرات مستقرة من الدرجة الاولى 1.

***دراسة استقرارية البواقي:**

بعد تقدير النموذج بواسطة المربعات الصغرى نتأكد من استقرارية البواقي باستعمال"OLS"

انطلاقا من الجدول التالي :

الجدول (3):اختبار ديكي فولر المطور "ADF " من الدرجة الأولى للبواقي

المتغيرة	القيمة الجدولية tstatistique	القيمة المحسوبة tcal	احتمال وجود(R) جذر أحادي prob عند5%
Resid	-6,678082	-3, 557759	0 ,0000

المصدر : من إعداد الطالبتين (الملحق رقم3)

تظهر النتائج في الجدول رقم(3) أن القيمة المحسوبة **tcal** اصغر من القيمة الجدولية Tstatistique عند مستوى معنوية 5% واحتمال وجود(R) الجذر الأحادي

أي هناك استقرارية للبواقي وبالتالي رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة وعليه فان البواقي مستقرة من الدرجة الأولى 1.

_ بعد التأكد من أن البواقي مستقرة من الدرجة الأولى من نفس درجة السلاسل الزمنية يمكننا إجراء اختبار التكامل المتزامن للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في المدى البعيد بين المتغيرات .

المطلب الثالث: اختبار التكامل المتزامن

بعد التحقق من الشرطين والمتمثل في استقرارية السلاسل الزمنية واستقرارية البواقي من نفس الدرجة نقوم بتقدير علاقات المدى الطويل بطريقة "OLS"،نقوم باختبار جوهانسن لدراسة العلاقة في المدى الطويل .

الجدول(4) : اختبار جوهانسن"Johansen "

الفرضيات	قيمة الأثر Trace statistique	القيمة الحرجة 5%	اتخاذ القرار
$H_0: r = 0$ $H_1: r > 0$ $H_0: r \leq 1$	57.28714	47.85613	رفض H_0 وقبول H_1
$H_0: r \leq 1$ $H_1: r > 1$ $H_0: r = 2$ $H_1: r > 2$	34.66087	29.79707	رفض H_0 وقبول H_1
$H_0: r \leq 2$ $H_1: r > 2$ $H_0: r = 3$ $H_1: r > 3$	15.01049	15.49471	قبول H_0 ورفض H_1

المصدر : من إعداد الطالبتين (الملحق رقم4)

***الفرضية الأولى**: قيمة الأثرTrace statistique(57.28714) اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5 % وبقيمة(47.85613) وبالتالي رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة أي وجود على الأقل علاقة تكامل المتزامن .

***الفرضية الثانية**: قيمة الأثرTrace statistique(34.66087)اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5 % وبقيمة(29.79707) وبالتالي رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة أي وجود أكثر من علاقة تكامل المتزامن .

***الفرضية الثالثة** : قيمة الأثرTrace statistique(15.01049)اصغر من القيمة الحرجة عند مستوى 5 % وبقيمة(15.49471) وبالتالي قبول فرضية العدم H_0 ورفض الفرضية البديلة أي وجود علاقتين تكامل المتزامن.

- **إذن نستنتج** من الجدول أعلاه انه توجد علاقتين للتكامل المتزامن بين المتغيرات الأربعة عند مستوى معنوية5%

* وانطلاقا من علاقة التكامل المشترك المتحصل عليها من المدى البعيد يمكن إعطاء المعادلة التالية:

$$ln\ \text{pib} = 5.07 \ln \text{pp} + 0.36 \ln \text{fis} + 2.25 \ln \text{dgov}$$
$$(2.36) \qquad (2.06) \qquad (4.08)$$

***التفسير الإحصائي :**

– دراسة معنوية المعلمات :

بعد التحصل على المعادلة نقوم باختبار معنوية المعلمات باستعمال اختبار ستيودنت تحصلنا على النتائج المبين في **الجدول 5** التالي:

المتغير	قيمة t المحسوبة	قيمة t المجدولة
Lpp	4.08	2
Lfis	2.06	2
Ldgov	2.36	2

المصدر : من إعداد الطالبتين (الملحق رقم4)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن:

* قيمة t المحسوبة للمتغير pp اكبر من القيمة الجدولية 2 <4.08 ومنه متغيرة lpp معنوية.

* قيمة t المحسوبة للمتغير fis اكبر من القيمة الجدولية 2 <2.06 ومنه متغير lfis معنوية.

* قيمة t المحسوبة للمتغير dgov اكبر من القيمة الجدولية 2 <2.36 ومنه متغير ldgov معنوية.

- دراسة النموذج:

من اجل التأكد من صلاحية النموذج لابد من اختبار جاك بيرا للبواقي المتحصل عليها بعد التقدير :

الفرضيات :

H_0 : النمودج يتبع التوزيع الطبيع

H_1 : النمودج لايتبع التوزيع الطبيعي

الشكل البياني3 :لجاك بيرا

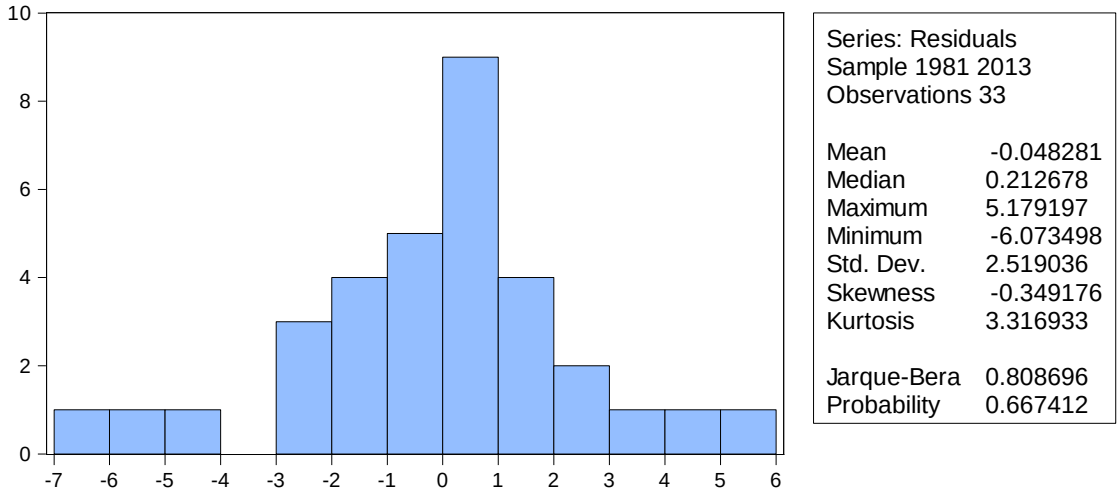

المصدر : من إعداد الطالبتين(ملحق 5)

نستنتج من الشكل البياني أعلاه أن:

احتمال 0.68 اكبر من مستوى المعنوية 0.05 إذن نقبل فرضية العدم التي تقول بان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ومنه نستنتج من اختبار جاك بيرا أن النموذج ككل معنوي.

***التفسير الاقتصادي** :

1- **سعر البترول**: نلاحظ من وجود علاقة طردية بين سعر البترول و النمو الاقتصادي أي انه كلما زاد سعر البترول ب 1% زاد النمو الاقتصادي ب 5.07%

2- **الجباية البترولية**: نلاحظ من وجود علاقة طردية بين الجباية البترولية والنمو الاقتصادي أي انه كلما زادت الجباية البترولية ب1% زاد النمو الاقتصادي ب 0.36%

3- **النفقات العمومية**: نلاحظ من وجود علاقة طردية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي أي انه كلما زادت النفقات العمومية ب 1% زاد النمو الاقتصادي ب 2.25%

خلاصة الفصل:

لقد قمنا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية باعتبارها الشرط الأول الذي يجب أن يتحقق للقيام بطريقة التكامل المتزامن لكل متغيرات الدراسة متغير الناتج المحلي الخام ،متغير سعر النفط، متغير الجباية البترولية، متغير النفقات العمومية حيث توصلنا إلى أن كل متغيرات الدراسة والبواقي مستقرة من نفس الدرجة .

قمنا باختبار التكامل المتزامن لكل المتغيرات ثم قمنا باستعمال اختبار(Johansen)أي انه يوجد علاقتين للتكامل المتزامن في المدى الطويل ، حيث توصلنا إلى وجود علاقات طردية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

الخاتمة العامة:

أعتبر النمو الاقتصادي منذ القدم هدفاً تسعى جميع البلدان إلى تحقيقه، للرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد. و لأهمية موضوع تحديد العوامل المؤثرة فيه، عكفت النظرية الاقتصادية على دراسة العديد من النماذج الاقتصادية وتحليها على المستوى النظري، والتطبيقي بغرض صياغة وتحديد الدوال المفسرة لطبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى. في سياق هذا، يعتبر التنوع الإنتاجي الصادرات ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تزخر بها أدبيات الاقتصاد، ليظهر مع الوقت المورد الطبيعي عاملا أساسيا في تحقيق النمو، وكان البترول كأحد هذه الموارد الطبيعية ضمن الآلة الإنتاجية للبلدان، ليكون من أهم الصادرات لبعض الدول، والمحرك الأساسي لمسار نموها. تبين أن البلدان المنتجة رغم الرخاء المالي المحقق بسب التقلبات إلا أن أداؤها الاقتصادي لم يرق إلى الهدف المنشود أما الدول المستهلكة التي ترتبط قطاعاتها **الإنتاجية المختلفة ارتباطا وثيقا** بالبترول **كسلعة أولية، ووسيطية في عمليات الإنتاج فنموها هو** إيجابي **عن** الأولى. **حققت الدول المتطورة والدول الناشئة معدلات نمو أحسن في ظل الصدمات** البترولية **وعرف مستوى دخول أفرادها من الناتج المحلي الخام تنوعا بالزيادة** معتبرا **في حين رغم الوفرة المالية المحققة عند الدول الغنية** به والتي **استفادت بقوة من التقلبات السعرية فإن نصيب الفرد من الناتج** الإجمالي **بقي رهين المستويات الدنيا.**

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال محاولة قياس تأثير سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث تم تحديد الطريقة المستخدمة إلا وهي طريقة التكامل المتزامن باستعمال برنامج Eviews 8:

الفرضية الأولى: يتأثر النمو الاقتصادي بمتغيرات أخرى زيادة عن سعر النفط ألا وهي الجباية البترولية و **النفقات العمومية.**

وبالإجابة على هذه الفرضيات تمكنا من الوصول إلى نتائج تطبيقية وهي :

* وجود علاقة طردية بين سعر البترول و النمو الاقتصادي.

* وجود علاقة طردية بين الجباية البترولية والنمو الاقتصادي.

* وجود علاقة طردية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.

التوصيات والاقتراحات:

*الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي والصناعي و لأنهما قطاعان منتجان.

* شجيع الاستثمارات الأجنبية بهدف تدعيم الجهاز الإنتاجي.

*يجب ترشيد استغلال موارد الطبيعية في صورة النفط والغاز لضمان موارد مالية للأجيال القادمة.

*يجب البدء في الاستكشافات في المناطق الغير مكتشفة وفي المجال البحري.

*وجوب إيجاد مصادر جديدة في تمويل الميزانية العامة ، عن طريق تنويع مصادر الدخل.

قائمة المراجع

الكتب:

1. السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "النظرية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الأردن، 2008.
2. إيمان عطية ناصف، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
3. حربي محمد موسى عريقات،" مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) ، ط 1،دار وائل للنشر ،عمان ،2006.
4. حربي محمد موسى عريقات،"التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)"،ط1،دار البداية ، عمان ،2014.
5. سالم توفيق النجفي، "أساسيات علم الاقتصاد"، دط، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000.
6. شعيب بونوة، زهرة بن يخلف،"مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
7. طالب محمد عوض،"مدخل إلى الاقتصاد الكلي " ، د ط ، معهد الدراسات المصرفية ، الأردن ،2006.
8. محمد أحمد الدوري،" محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية،1983.
9. محمد بلقاسم بهلول، "الاستثمار و إشكالية التوازن"، ط3، دار النهضة، الجزائر، 2001.
10. محمد ختاوي،"النفط وتأثيره في العلاقات الدولية"،ط3، جامعة المنصورة دار النفائس، 2008 بيروت، 2010.
11. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية و تطبيقية)"، د ط، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2000.
12. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف،علي عبد الوهاب نجا ،"التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات ، الاستراتجيات ،التمويل)" ،دط ،كلية التجارة ، الإسكندرية، 2007.
13. محمد فوزي ابو السعود،احمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، "الموارد و اقتصاديتها"،دط، دار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
14. محمد ناجي حسن خليفة،"النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)"،د ط ،القاهرة للنشر
15. محمودي فوزي أبو السعود ،"مقدمة في الاقتصاد الكلي"، د ط ،دار الجامعية ، الإسكندرية، 2004.

16. مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)"، ط1، دار وائل، الأردن، 2007
17. نزار سعد الدين العيسى، "الاقتصاد الكلي(مبادئ و تطبيقات)"،ط1، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
18. هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكلي"، ط1، دار صفاء، عمان، 2005.

المذكرات و الملتقيات:

1. بنابي فتيحة،"السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر"، الماجستير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
2. بودخدخ كريم، "سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)"، الماجستير، غير منشورة ،جامعة دالي ابراهيم-الجزائر،2009-2010.
3. تسابت عبد الرحمن، "تأثير الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية و قياسية للفترة (1970-2010)"، ماستر، غير منشورة، معسكر، 2011-2012.
4. حاج بن زيدان، "دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة : الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010"،دكتوراه، غير منشورة،أبي بلقايد،تلمسان،2012-2013.
5. حمادي نعيمة" ت اسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986- 2008 "، ماجيستر ، غير منشورة ، جامعة الشلف، سنة 2008.

6. العمري علي،" دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)"، الماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008.

7. كبداني سيدي أحمد،" أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"دكتوراه، غير منشورة ،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ،2012-2013.

8. مصطفى بن ساحة ،"اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، ماجستير ،غير منشورة ،غرداية،2011-2010.

9. وحيد خير الدين " أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة في قطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر-" ماجستير، غير منشورة ، بسكرة ،2012-2013.

10. وعيل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال (1990-2010)"، دكتوراه، غير منشورة،الجزائر، 2013-2014.

باللغة الاجنبية:

1. Olivire Riebel " l'OPEC: une organisation face a ses défis pétrole et technique, association française de technicien et professionnels du pétrole, N418, paris, janvier/février 1999
2. Ole Maurle "Prix du pétrole"France,"PAO-Paris ".2001

المجلات:

1. ابراهيم بن عبد العزيز المهنا،"التطورات الحديثة و المستقبلية في اسواق البترول العالمية"،الملتقي العشرين لاساسيات صناعة النفط و الغاز،المنظمة العربية المصدرة للنفط (اوبك)، الكويت، 25 مارس2008.

2. طاهر زيتوني،" التطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي"، مجلة النفط و التعاون العربي، العدد132، المجلد 36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوبك)، الكويت، شتاء 2010.

موقع الانترنت:

www.startimes.com/?t=32344602-

www.wikipedia.org/wiki/

www.moo.gov.kw

www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/

www.alhurra.com/content/saudi-oil-prices-opec

www.abuelrub.com

www.opec.org

www.FMI.org

الملحق 1:المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة

	lPIB	lpp	lfis	ldgov
1980	0,79060698	3,57009592	9,19149261	2.72129542718891
1981	2,99999607	3,52636052	9,37639391	2.71464628520441
1982	6,40000415	3,47754095	9,10807875	2.78408313619346
1983	5,40000302	3,36867419	8,97166588	2.78608309140017
1984	5,59999651	3,33932198	9,08221736	2.77454869009027
1985	3,69999727	3,29620717	9,13837815	2.81649545994893
1986	0,40000099	2,60490944	8,42491168	2.94435110259461
1987	0,69999751-	2,87525812	8,34822981	2.9668991723668
1988	-1,00000552	2,65605491	8,31251507	3.00143838502131
1989	4,40000216	2,85128437	8,69619389	2.89045050740154
1990	0,80000062	3,10279135	9,04862464	2.77676316055639
1991	-1,20000061	2,92423627	9,0784307	2.6891234867464
1992	1,80000231	2,91452222	9,09101856	2.77370907057391
1993	-2,10000076	2,79300391	8,94595797	2.85210355459866
1994	-0,89999656	2,74277364	8,75420702	2.88338200592564
1995	3,79999481	2,82494395	8,86115714	2.81922119337389
1996	4,09999848	3,01012815	9,13515792	2.75838322543517
1997	1,09999993	2,93704328	9,2097016	2.80568365356851
1998	5,10000361	2,50797192	8,77143339	2.8787437762277
1999	3,20000153	2,85876642	9,03758695	2.82061091570024
2000	2,2000007	3,31781577	9,6542996	2.60882796883821
2001	4,61252374	3,14069804	10,1400226	2.69294159001084
2002	5,6	3,19294244	19,3711261	2.74000881310283
2003	7,2	3,33576958	19,3716425	2.69485649606596
2004	4,3	3,58490686	19,4435664	2.62268459848407
2005	5,90000001	3,92375393	17,1251293	2.43802655591176
2006	1,7	4,11087386	17,1342866	2.41872921654556
2007	3,4	4,23468605	17,182055	2.45474778321297
2008	2	4,54435805	19,5551231	2.58072538035126
2009	1,59997965	4,10857614	19,4379615	2.78162812271807
2010	3,60016907	4,34872835	19,4147914	2.84646377899485
2011	2,80001825	4,67711869	19,4350652	3.03331274708449
2012	3,29999138	4,69546782	19,3743643	3.03436160694301
2013	2,8	4,66221193	19,3515595	2.93941890174655

الملحق 2:الأشكال البيانية لمتغيرات الدراسة

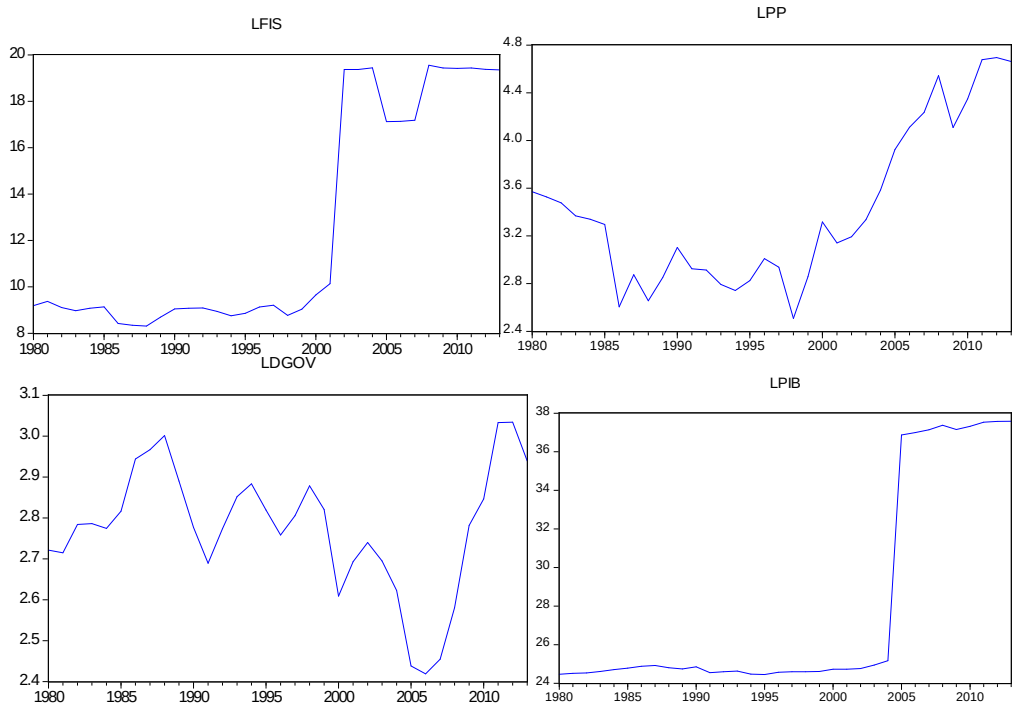

الملحق3:تنائج اختبارات الجذر الأحادي

1- اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة:

متغير Lpib:

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.701830	0.7278
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

متغير Lpp :

Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.808482	0.6778
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

متغير Lfis:

Null Hypothesis: LFIS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.139111	0.5061
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

متغير Ldgov:

Null Hypothesis: LDGOV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.008495	0.1456
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

2-اختبار الاستقرارية من الدرجة الأولى:

متغير Lpib:

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.579404	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

متغير Lpp:

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.573969	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

متغير Lfis

Null Hypothesis: D(LFIS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.370170	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

متغير Ldgov:

Null Hypothesis: D(LDGOV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.680264	0.0385
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

البواقيE:

Null Hypothesis: D(E) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.678082	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق4:اختبار التكامل المتزامن

Date: 06/05/16 Time: 07:11
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LPIB LPP LFIS LDGOV
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.506914	57.28714	47.85613	0.0051
At most 1 *	0.458859	34.66087	29.79707	0.0127
At most 2	0.360755	15.01049	15.49471	0.0590
At most 3	0.021378	0.691505	3.841466	0.4057

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Dependent Variable: LPIB
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 06/05/16 Time: 07:15
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments
No cointegrating equation deterministics
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP	5.072069	1.241634	4.084996	0.0003
LFIS	0.367254	0.178093	2.062148	0.0479
LDGOV	2.257082	0.955451	2.362321	0.0248

R-squared	0.804334	Mean dependent var	28.13075
Adjusted R-squared	0.791290	S.D. dependent var	5.695861
S.E. of regression	2.602142	Sum squared resid	203.1342
Long-run variance	7.397401		

الملحق 5:اختبار جاك بيرا